

قوله وثمان ثم نسخ بعد ذلك وقرئ فيه والتاسع التاسع افتراضا
 فبق حكم جواز التيق في النهار في الفرض على ما كان ولما افتراضا
 وانساخت فقيده روايات متطابقة لا يصفى الى انكشاف من ينكرها
 ما عن جابر بن سمرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا ايها
 عاشوراء وبعثنا عليه وبعثنا عليه عندنا عندنا فافرض من ضاق لم
 ياتوا ولم ينفوا ولم يتعاهدوا عندنا رواه مسلم ومنه ما عن عبد
 ابن سلمة عن عده قال ان اسلم اتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
 صتم يومكم هذا قال لا قال فاعلم ببيعة يومكم واقضوه رواه ابو داود
 وقال ابنه يوم عاشوراء مثل هذا اكثر ثم نفس على ما يدور عن
 الصوم من العجز في النية في النهار فعلم ان الاساك في الجهر المولى من
 العجز في موقف فان وجد النية في اثباته يكون صوما ولا ذلك الا
 لان الصوم متعين في هذا اليوم وفي الحكم في سائر الايام الموقفة في
 طهره وليا لهم العقول وعلم ايضا ان الجهر الذي لم يقا به النية
 جعل شرطها بما لا ينافي في النية والاساك الغير المنوي يتوقف على
 الاساك المنوي وبالعقولة القواعد الشرعية لوجب اتباع الاقل
 الاكثر لا العكس فعلمنا ان النية اذا وجدت في الاكثر يكفي في الاقل
 لا يكفي فالتحريم وجود النية قبل انقضاء الفعل الشرعي ثم قوله
 من لم ياكل نفس مضطرا كفاية النية في النهار وقد وقع العمل بها
 حجة فلا يقبل التأويل بخلاف الحديث الذي تمسك به الشافعية
 فانه يقبل التأويل في اول المبدأ في الكمال اي من لم يجمع
 الصيام قبل الفجر فلا كمال بصيامه ولما بان المراد من لم يجمع في وقت

نعم
 س
 الكثر

بليص

النية ان هذا الصوم من الفجر فلا يصح له ان ينوي
 التأوي في النهار ان هذا الصوم من الفجر وما بان يخصص الصيام با
 بالصيام الفجر الوقتة بايام مخصوصة كصيام الكفار وقت ونحوها وتخصيص
 العام غير منقطع فله ما عليه علمنا واستيعابهم بالانقطاع
 كما اشكر الله سبحانه فقد الشافعية تلو يلقا هذا الحديث من الطو
 البعيدة بدل على قصورهم في اخذ الحكم من قول الب النصوص ثم
 ثم صيام شهر رمضان يتأدي بطلاق النية ونية مبانة من النقل
 والراجح انهم خلافا للائمة الثلاثة لان تعيين النية شرط عند
 لقوله صلى الله عليه وآله في حديث الشهر من كل امرئ ان ياتى في نية
 قبل ان يحاسب وكذا في نية للطلاق الا في قول الشافعي ولنا ان
 ايام شهر رمضان معيار لفرض الوقت فينتفع جرحا بالطلاق
 المخصوص وفي نية المبانين يلغى الصفة وينق المطلق فيضاهيه من
 الوقت واعتبر عليه الشيخ بن العام في التحريم ان مقتضى العبادة
 في ايام النوي كاصحة لم ينزلان للعبادة انما يقتضي امتثالا العت
 الذي هو النوي كاصحة لم ينزلان للعبادة انما يقتضي امتثالا العت
 وكيف يصح لم ينزلان الاحمال بالنيات وقدر فتح القدير الثابت
 من الشرح قصدين الزمان للفرض ويلزم منه نية صحة الفرض
 فلا يستلزم نية لزوم وجوب التعيين عن المكلف ولزوم
 التعيين ليس للاجل ان يثبت الواجب باختياره لا بالجوهرين
 المحل شرعا ليس من اختياره فلا يكتفي بنية المطلق وقرن لم يصاب
 بالطلاق المخصوص قلنا ليس الكلام في ان ينزلان المطلق المخصوص

تأويل

مقرر

نية المخصوص بل الكلام في ان ينوي المطلق ولا يختص المخصوص بالليل
 فيجوز ان يتعلق القصد بالمخصوص فلو ثبت المخصوص لثبت من دون
 قصد منه بالبحر المخصص ولا بد في اداء الفرض من الاداء بالاختيار واذا
 بطل في المطلق بطل في مبين الفرض لان الصفة عندكم انما كانت
 هناك باعتبار اعم من الزيادة وبها المطلق بل البطلان هنا اولى لان
 في المطلق يمكن احصاء فرض الوقت كونه فرضه واليه انما يتعلق
 قصد تعيين فرض الوقت بالتعيين مبينة الذي لقي فلا يصح
 فرض الوقت وهو ياروي ويقول ما اريد فرض الوقت بل اريد
 مبينة فلو تحقق هو لتحقيق جوار البحر في اداء الفرض هذا خلافا
 لما في فتح القدير وتحقيق النقام ان كل يوم لا يصلح لاداء الصوم واحد
 وقد جعله فريضة في ايام رمضان ولم يكن الصوم الا في تلك ايام
 فلتشترط في ايام الشهر محلا للصوم اخر من صلاته فحده كليا
 بالنسبة الى الصوم مطلقا فلا ان يطلق الصوم في يوم من ايام هذا الشهر
 فهذا المطلق مع تقيده بكونه في مساو لفرض الوقت فيصاحبه فرض
 الوقت البتة ولا يصح عدم خطو فرض الوقت بالليل لان خطو
 الخطوة اذا كان عزيمة رجل صلوات ايام كثيرة واراد ان يقضي
 ونفي اول طرفة فسمى يصح قطعا مع انه لا يخطئ به انه ظهر لمكان
 والاختيار الذي يجب ادا الفرض ان يودعك بارادة العبادة وانما
 كون هذه العبادة فرضا فاعلم جري التكاليف لادخل فيه لارادة العبد
 وهذا القدر من عبادة لان ارادة صوم هو عبادة في هذا الوقت
 مستحق ولو لم ير هذا لم يتأكد تأيضا ولا اداء اروي فرض الوقت

بل

رمضان

تكملة يوم

تكملة يوم

اليوم

في هذا اليوم فقد نرى المطلق وقيدون كونه في هذا الوقت
 وكونه كفارة مثلاً المطلق في هذا اليوم مساو لفرض الوقت وكونه
 كظرف سابق له واليوم غير صالح لهذا الثاني فقد انفي هذا الثاني
 والمطلق في هذا اليوم هو الصوم الفرض فصا كان في فرض الوقت
 وقيد وكونه نقلاً فقد انفي هذا القيد وفتح فرض الوقت فكذلكها
 ولما لم يأت لم يتوهم فرض الوقت فلا يفرق أنه قد نرى ما يساويه وليس
 فيه جوف إذا العباد لا تميز باختياره كما قد عرفت ثم ما قلتم هذا
 الشيخ العام متضمن بصوم المنفل فإنه ينادي بمطلق النية بل بنية
 الواجب أيضاً بل ما نرى المنفل إنما نرى المطلق لأن المنفل لازم جبراً
 والعبادة مع الجبر لا يصح لأن الاختيار شرط كل عبادة وفي نية للباين
 ظهر كيف وهو ينادي بما أريدت المنفل فها هو جوابكم فهو جوابنا هذا
 ما عني في هذا المقام ثم هذا المذكور في الصحيح للمقيم المسافر إذا نرى
 واجباً آخر يصح عند الإمام ايمحده وكذا المنفل في رواية لأن المسافر
 جائز له أن يطعم صائراً في رمضان كشعبان في حقه وعلى هذا ينبغي أن لا يشترط
 صوم للمسافر النية المطلقة عن الفرض للمساكين كشعبان يترك صيامه لطلب
 من يتيسر النية مع أنه يجوز عند رواية واحدة ولم يرد خلافه ومن هنا
 الرواية الأخرى أن الأفضل أنما شرع لمصالح دينه فبالأولى أن يصح منافع
 دينه وأما واجب آخر يتوقع دينه لأنه دين في النية وأهم من إداها
 شهر رمضان لأن في سعة من تركه وفي تحريم المنفل ليس منفعة لبدنه
 من ظاهر كماله لأنه لا يصوم رمضان أهم من المنفل لأنه إن صار يتوقع
 فضاء في شهر النية وقال الإمام الميرزا صف والامام محمد المسافر والمقيم

بأن لا يكون فرضاً
 في شهر رمضان
 في شهر شعبان
 في شهر رجب

في عدم الجواز

الصوم

موافق ما دية صوم شهر رمضان بينة مطلقة وبينية وليست بنية
 النفل وقولها اشبه بالصواب لان من ينزل الاطمان لا ينافي للعبارة
 الثانية يجعل الشارع تلك الايام للعرض كيف وتفضل الشارع في
 اعيام هذه الايام وكان لا يمكن في تلك الايام صوما في يوم فصرم
 ذلك اليوم ليس الا في نفسه فاستغنى عن ما ذكره في صوما اي صوم
 وقع على ذمة الا الله اجاز الشارع الفطر فله ان لا يصوم وان صام
 فلا يقع الا عن فرض الوقت ولما القول بان منافع دينه ام لا فب
 انها ام لكن لو سكن واذا وجب آخر في ايام رمضان غير مكن ما قبل
 ولما المرض فحكم حكم المسافر بعد ان يخفف بغيره اذا وجب آخر
 في رمضان وهو رواية الحسن وهو مختار صاحب الهداية والكرشليج
 بخاري وذكر الشيخان في الاسلام وشمس الامة انه يقع عما زعموه
 بعض المشايخ يقع عن شهر رمضان لان خصصة مشروطة بحقيقة
 العجز فلما صام ظهر انه لا يجزئ يقع عن فرض الوقت وفيه نظر لان خص
 المرض انما ينافي بزيادة المرض لا بحقيقة العجز فان الذي المرض
 واجبا الحزم والمسافر سواء وفصل بعض المشايخ بين المرض الذي
 يصرمه الصوم وبين ما يصرمه الصوم في النوع الاول الرخصة متعلقة
 بزيادة المرض فنية الاسباب الاخرى حسنة وفي النوع الثاني يتعلق
 الرخصة بحقيقة العجز فاذا انقضى واجبا اخر ظهر العجز والحق في هذه
 الحكاية نظر لان النوع الذي لا يصرمه الصوم لا يخص فيه المرض اسلا
 من خارج عن موضع البحث بل اذا بلغ الى الضعف الذي يظهر ما هو
 محذور في خص للملايين اذا الضعف فانوع هذا في النوع الاول

لا يمكن الا في نفسه

هذه اقسام يستند على ما سار
 فيكون ان وجب الا في اداء
 في ايام شهر رمضان

وكان وفرض الصوم فاحسن
تامة فهو

وهام
فيقع من فرض الوقت

ظلال

قر

فالحق اذن نختار صاحب المعايير هذا كدليل مذهبه رحمه الله
 ولما عدهما المحلة حكم المقيم الصحيح وقد بينا الوجه في السافر ولما
 الصوم المنذور للعبث فيجوز بنية مطلقه وبنية النفل في اصح
 الروايتين لان الوقت معياره في شهره فان لا ان يقع الا في شهره
 واجبا اخر مما نرى لان الواجب العبد لا يظفر او يجهل حقيقة
 ان اليوم المذكور كان صلحا الصوم النفل وله ان لا يصوم النفل ويصوم
 الى واجبا اخر فلا اثم فقد وجب فيه ما كان له تركه فاستغنى النفل
 والله لا يفرق فيما بينه الشارع وجعل الشارع ايام العمر كلها وقتا للعبث
 الاخر فلا يبطل الله هذا العمل فلا يشق الواجب الاخر فصح فان قلت
 فاذن ليس الوقت معيار للمنذور بل يجوز فيه الواجب الاخر فصح تعيين
 النية فلا يشارك في مطلق النية ولا بنية النفل قلت لما لم يصحح
 النية واجبا اخر يصاب به ما كان الوقت موضوعا له وقد اوجبه
 على نفسه فصح ذلك ولما اذا نرى النفل فقد نرى وظيفة اليوم
 ثم الذي وجب بالنذر هو هذا فهو المنذور وقد بينا وصف النفلية
 لانه ابطالها بالنذر فصح للمنذور بالمحلة انه يصاب باضافة الصوم
 الى الوقت ما هو وظيفة الوقت وقد صارت مندورا فوقع عن المنذور
 هذا المعنى في تحقق المقام والله اعلم بحقيقته لحال النزاع الثاني
 الايام العربية وهي ما يكون اقراضه ووجوبه في ايام غير معينة
 واما القضاة وحياتهم الكفارات فانها فرض في ايام العمر الحرام
 فاقسامها والايام الثلاثة للقران فانها فرض في ايام الاحرام في ايام
 ليس ايام الاحرام حرام وحياتهم المنذر المطلق فانها واجب في ايام

كصيام الكفارات
 السبعة للقران بعد ذلك
 من مجموع

شاء صام ولا بد في هذا النوع من النية في الليل ولا يكف النية في النهار
 لأنها اذ ليست من جهة لا يتوقف الاساك في حرمين النهار لم يكن
 من هذه الصيام فلا بد من النية قبل البصر لم يكن الاساك الواقع
 في النهارين الواجب العمري ويدفع النية الصوم النية والنية
 هذا النوع مطلق النية ولا بد من النية بل لا بد من تعيين النية
 لعدم كون الوقت معينا لها النوع الثالث صيام النفل وهو من النية
 في النهار الى ما قبل الزوال لماعت ام العزما وقالت كان ابو الهيثم
 ياتني بخمار فيقول عندكم طعام فان قلنا لا قال في صائم يوم هذا
 وقوله ابو طلحة وابو هريرة وابو عباس رواه البخاري تعليقاً وهذا
 نص صحيح في ان هذا الصوم صوم تمام اليوم لا كما ينبغي في الامام الشافعي
 ان الصوم صوم بعض اليوم لكن من شرطه الاساك من اول النهار
 لكن قد قال بعض الثقات لما هرب من لم يوجد هذا في كتبنا فيه
 ثم وقع الحديث المرفوع في هذا الباب النية عن ام المؤمنين عاتبة
 الصديق فقلت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم يا عاتبة
 هل عندكم من طعام قالت فقلت يا رسول الله عندنا شيء قال في
 صيامكم قالت فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فاهديت لنا هدية
 اوبى ما نأمره قالت فلما رجع رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 قلت يا رسول الله اهديت لنا هدية او جاءنا نذر وقد جئت لك
 شيئاً قال ما هو قلت جئت قال هاتيني فحسنت به فاكل ثم قال قد كنت
 اصعب صائماً قال طلحة فحدثت بمجاهد بهذا الحديث قال ذلك عن
 الرجل يخرج الصدقة من ماله فان شاء ان يضاها وان شاء اسبغها

الصوم

ك

رواه مسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فاني صائم يعرف الفأ
تصحب القول ام المؤمنين اي اولى من عندك طعام فاني صائم نوت
الصوم فعلم ان نية الصوم جازية للنقل بالنقل والصوم في الشرح
صوم تمام اليوم فعلم ان النسيك الذي وقع قبل النية وبعدة كل صوم
ثم المشرع بجواز النية في النقل في النسيك ان الشرح جعل كل ايام العشر
للقيل سوى شهر رمضان فانقل ونفقة اليوم وهو جازية في النسيك
في اول النسيك ان يكون من الصوم الا يكون على نية الرجل وحده ما
وهذه الحالة موجودة في اللواتي كلها فتوقد النسيك في اول النسيك
في اللواتي فصح النية فيها بالنسيك وهذا انما هو ما يجب ان يتم شهر رمضان
على صيام النقل فانهم **فصل** في فرض عيل
للمكافين ان يطلبوا اهل شهر رمضان ليلة اثنين من شعبان
كان مقبولة الواجب الغرض فرض وكذا اهل الالف فليلة اثنين من
رمضان وكذا اهل الالف ليلة اثنين من ذي القعدة ثم هذا الا
على المكافين كون روية الكل غير شرط لكن ينبغي ان يطلب الاكثر من لان
البعض قد يخطون ويترك البعض فان رأى حلال الصوم او الفطر
او افطروا والا اكلوا ليلة اثنين يوما من شعبان ثم صلوا بعد اربعة ايام
لتين يوما من شعبان فان افطروا بعد ذلك الماعون الي هي في قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم انما اقيم الحلال فصوموا او الا لم تفصموا
فافطروا فان نعم عليكم فقدوا فليتين روه مسلم وفي رواية البخاري
عن روية وافطروا روية فان نعم عليكم فقدوا فليتين ومن
اي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انما اقيموا ففصلوا

برون
البرون

قالوا انما اقيموا ففصلوا
رسول الله صلى الله عليه وسلم
فان نعم عليكم فقدوا فليتين
رواه مسلم

وإذا لم يهوه فافطروا فان هم عليكم فاقدر واره الشيخان وفي
 اخرى لها وان هم عليكم فاكلوا هذه ثلثين ثم يكلف في الصوم مرة
 واحد اذا كان حلة ففهموا انه يلزم الصيام على المكلفين لما في
 قال تعالى الناس العدل فانزل رسول الله صلى الله عليه وسلم الى امة
 الصيام ولم ينص فيه على اية او رواية او رواية ابن عباس قال جاء
 اعرابي الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال اريد العدل قال الحسن بن
 يعني هلال رمضان فقال اشهد ان لا اله الا الله قال نعم قال اشهد
 ان محمدا رسول الله قال نعم قال يا بلال ان في الناس من يهملوا
 عند رواة ابراهيم وفي بعض الروايات فليس بلال الا هذا في التا
 ان تقوم من ان تقوموا وهذا النص صحيح في ان قيام شهره فان كان شهر
 فوهم وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخص عليه في العمل شرط
 في ظاهر الرواية في المخرج لا يخرج عن امره في رواية الحسن بن علي
 بمسند بلال واستدلوا بحديث اعرابي فان رسول الله صلى الله عليه
 اكتم بظاهر الاسلام ولم يسل عن عدالتهم قال الشيخ ابن العماد وذلك
 لان العدالة كانت غالبية في المسلمين فلا حاجة الى حصولها لو كان الامر
 اسلم في ذلك الوقت والكاف والاسلم يكون حلالا يظهر الفسق لان
 الاسلام يجب اقبله ولم يات بشئ محفل بالعدالة بعد الاسلام ولما كان
 ما الفسق اكثر فلا يكلف بظاهر عدالة الاسلام ونحوه فنقول بان شرط
 العدالة في امثال هذا في زماننا يتولد باكثر الاحوال سيما في الصيام
 فالأحرار ان يفتي باعوان الامام الى يوسف النجار الشاهد في امره
 يفتي بتأجيله التلن صدقة يقبل قوله لئلا يضطر امر الصيام ثم الواحد

قوله

الذي يرى حلال الصوم ليلة الاثنين يلقب بالصوم وان ردت شهادته
لان سبب الوجوب قد تحقق في حقه والاب في الفطرين شهادة
اثنين عندنا وعند الامة الباقين بخلافه للمناسبة حيث ظهر الجواب
لان الاصل في الشهادة شهادة الاثنين ولا بد من لفظ الشهادة
لان في الاخبار بحلال الفطر مظنة الكذب فيستحق في كل موضع
ويجوز اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اختلف الناس
في اخرجهم عن رمضان فقالوا لم يعمل بها فشهدوا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم
تالله العلال ورايناك تسرع عشيبة فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان الناس ان يفطروا فزاد في رواية وان يغدوا الى مصلاه فزاد
ابن داود فهذا ايضا في انه يكتفي بشهادة اثنين في حلال الفطر والحج
اثنين وان لم يجر العلال في نهار الاثنين ولم يرق له فالعلال ليلة
الاثنين في صوم اليوم الذي في هذا العلال سواء كان قبل المولد
بعد لان التام ان الفطر وصل قري الرواية تحت الاثني عشر ليلة هذا
وان كان كان يوم في ليلة التي قبلها فصول القمر اليه تحت الاثني عشر
محمول فلا يكون تلك الليلة الماضية بالاحتمال والشك هذا هو المختار
عليه الفتوى وان سألني واحدا بحلال الفطر ردت شهادته كذا
او راى اثنان ردت شهادتهما يلزم ان يصوم ويفطر مع
الناس لا يخاطب لقوله صلى الله عليه وسلم الفطر يوم يفطر الناس الاصح
يوم يصحى الناس برواء الترمذي وان صام الناس بقول واحد
غير حلال الفطر فلهم ان يكونوا اثنين سوى يوم صومهم عند
الفتوى ان الفطر لا يثبت بقول الواحد وقال الامام محمد بن

الافق

في هذه الشك في اثنين رمضان فلا يجوز فيه الصوم بنية صوم رمضان باجماع
 الجماعة الا بنية الاختار ويحرم اللباس احمد لما عمن قول الله عليه وسلم
 صوموا بالروية واخطروا بالروية وان صام بنية صوم رمضان اثم بالمشقة
 ثم ان خطركم مضاعف تنقح منه ولا يقع تطوعا وان صام عن واجب آخر
 كما هو من النبي عن الصوم في هذا اليوم فيكم ما وجب كما لا يخفى ان غير رمضان
 وقع عن فرض رمضان وان لم ينظر فليل يصير تطوعا لان ما وجب كمالا
 لا يتاخر بالنسبة وفيما يقع عن الواجب الذي لزمه قال في الهداية هو
 لان النبي ليس من الصوم مطلقا بل المراد فيه الصوم بنية رمضان وانما
 الكراهة بصرف النبي وكذا ينظر منظر ان شاء الله تعالى والصوم تطوعا في يوم
 الشك يجوز بالكراهة لمن يتيق ما يعتاد بصومه كمن يصوم آخر شهر
 ثلث ايام او يومين من يوم ثم شمس كله او نصفه او العشر الاخر
 وهذا باتفاق ائمة ولما الصوم يوم الشك خاصة بنية التطوع او
 باطلاق النية فيذكره عندنا وقال الامام الشافعي بكرة بل يحرم
 بقوله صلى الله عليه وسلم لا تقاموا رمضان بصوم يوم او يومين
 لاجل الصوم والصوم في فتح القدير رواية السنة واجاب عنه
 في الهداية بان المراد التقديم بنية رمضان واستدل لنفسه
 بقوله صلى الله عليه وسلم لا يصام في اليوم الذي يشك فيه انه
 من رمضان الا تطوعا قال في فتح القدير لم يعرف هذا الحديث
 قبل الاصله واستدل للذهب بما استدلل به الامام احمد وجواب
 وهو لمن ابي حنيفة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم رجل
 حل صمت من شهر رمضان قال لا قال فاذا اخطرت فصم يوما رواه

شعبان

صوم الشك

ابوداود في هذا الموضع في الحديثين فيقال الشيخ ابن القيم قد عارض
 هذا الحديث حديثاً قد عارضوا شهر رمضان بصوم يوم أو يومين فطرح
 التعارض بحمل الخبر على الصوم بين رمضان ويجعل هذا الحديث
 على التذبذب مثلاً عارض حديث صمدوا بالرواية الى اخره ويقول هذا
 التقيد بحمل حديث النبي عن تقديم رمضان بصوم يوم أو يومين على
 ما حمل هو وصاحب الحديث بعيد من خصوص ولا لا يصح الاستثناء لانه
 فيلحق ان من يعتد بصوم بيته رمضان كان في المستثنى حكم مخالف
 للمصدر كما عليه محققو شافعي وأتباع الأئمة الثلاثة ثم لا يجعل هذا
 الحديث على ما ازاله لم يكن ذلك اليوم يوم الشك فانه حكايته حال يجوز ان
 كما يكون ذلك يوم الشك ثم حمل هذا الحديث على التذبذب كما وقع من
 هذا البحر للقيام بعيد غاية البعد لان ايجاب القضاء الذي يدل عليه
 صيغة التذكير يصح في ترك المندوب الا ان يعرف المصنف ظاهره
 وصحة لا وجوبه لان القضاء للمندوبات بعيد وحمل هذا كما لا يخفى
 ضيق ايام البيض فالحق في دفع التعارض ان الخطاب لعلمه من
 صوم شهر شعبان وفي رواية البخاري فصوم يومين وليس في هذا
 صوم يوم الشك فان يوم الشك كما يكون واحداً اثنان وقد قال
 ابن الاثير جامع الاصول ويشبه ان هذا الرجل قد اوجبهما
 على نفسه فاستحب الرغباء وان فضلهما في السؤال فاذا كان الحال
 حالاً فلا يخص حديث النبي عن التقديم بيوم أو يومين ويقتضي
 ثم انه قد ورد الخبر عن صوم يوم الشك خاصة ففي صلبه من زفر
 قال كنا عند عائشة في اليوم الذي يشك فيه من شعبان او رمضان

بما

لقضاء

فالتبني

فأيقناه بمشاة مصلية فتحتي بعض القوم فقال في صوم فقال جاز
 من صام يوم الشك فقد حصى أبا القاسم عليه السلام رواه
 الترمذي وابن داود والنسائي وحله على الصوم بنية رمضان جيد
 لأن القوم الجاهلين بما روي بعد عنهم ان يرووا رمضان قبل محبة من
 حاكم قال لم يكن في يوم اشكل فيما روي من رمضان او من شعبان
 وهو ما كل خبرا وبطلا ولينا فقال لي هلم فقلت لي صام فقال
 خلفه باه لتفطن قلت سبحان الله مريم فلما رأت به يحلف ولا
 يستحي فتقدمت فقلت هات الان ما عندك قال سمعت ابن عباس
 يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صوم والربوبية وان حال بينكم
 بجاهه وظلة فاكلوا العدة عدة شعبان ولا تستقبلوا الشرا قبلها
 ولا تصلوا رمضان يوم من شعبان رواه النسائي وهذا يدل على ان
 صوم اخر شعبان منتهى بنية شعبان وهذا الذي عطف على التقى
 هذا استقبال الخيرة بنيةها فالاستقبال ان يقدم صوما او
 صوما بنية كل يوم رمضان والنبي عن وصل صوم اخر شعبان
 بربضان النبي عن صوم بنية اياه في التوبة وضع الكلفة من رمضان
 لقوله وان حمل فيخص بصوم يوم الشك ثم لا يشبه ان الكراهة كراهة
 التحريم كما يدل عليه لفظ العصيان في حديث عمار فان صام واجبا
 لم يحرم به وان لم يظهر بنية لان الحمل لا ينادى بالمشي
 عنه لكن ان صام قلعه ابيض وباقه لان النبي في الشرع عا
 للشرعية باصله عدم المضروبة بوصف هذا عند عا في هذا المقام
 فان تدعى النية فان كان الشرع في اصل الصوم بان لا يكون

وهو الذي ثبت بدله عن
 منبر
 بقوم

ما في ما عده الامام ان
 من كراهية صوم يوم الشك

بسم الله الرحمن الرحيم

يُصِبَر

من من كان من اصحابهم وان لم يكن ثابته فطر فلا يكون صليبا لعدم وجود
نية الصوم وان كان التردد في الصفة بان يرى المكان من رمضان
فانما يصام منه والا فانه لا يستطيع وجع فليكن صليبا ويكره بالانفاق لشيء
في رمضان فان ظهر من ضامته ليصح من رمضان بوجود اصل النية
وان لم يظهر من ظهوره كان القطع ليصح باصل النية ثم ينبغي ان يسلك
من مغلطت الصوم في يوم الشكالي بقا وقت النية انتظارا للحق والخبر
برؤية الهلال والمشايع اذ هو ابلان ينظر الي هذا الوقت ثم يفرط الي
القوام فانهم يصومون بنية النفل والحرمان من يفرق بين النية
منه النفل بحيث لا يضا الطمانينة جنة الغرض كن اقلوا
فيما يفسد الصوم وفيما لا يفسد اذا
اكل الصائم او شرب او جامع ناسيا لم يفطر وقال الامام مالك يفطر
حذو ان فرقت الركن يوجب الغوت كالكلام ناسيا في الصلوة لئلا يمان
ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اكل او شرب
ناسيا فلا يفطر فانما هو من ذوق نسيه الله تعالى رواه الترمذي
والرواه الثوريان ولفظه ما من نسي وهو صائم فاكل وشرب فليقم
صومه فانما اطعمه الله وسقاه وحمل المالكية في الاساك
بقية اليوم كما يصح اصلا واردة رواية الترمذي ثم بين في العلة
القطع للنسبة الى المكلف لان النسيان وقع جبريا من شرح الصوم
بالاقتصاص منه لعدم التذكر ولا وجود المذكر فحينئذ لا ينقاس هذا
على الكلام ناسيا في الصلوة ولا هو على هذا لعدم المشارة في العلة
بوجود التقصير في النسيان في الصلوة بوجوب المذكر وعدم التقاطه

والصالح

ولما الصوم فلا تقصر منه في النيات بوجه ثم للذم الشافعي بقول
 بمقتضى الصوم في الأكل خطأ ومكها وقبحها كما على النيات بجمع عدم
 الفصل الصحيح وثارة تثبت بالخبر المشهور أن الله تعالى عن أمته
 للخطأ والنسب وما استكرها عليه ورفع عن امتي الخطأ والنسب
 ونحن نقول الأكل بالخطأ وبالأكراه مفسد للصوم لوجوه الخافى بتقصير
 منه بعدم التثبت ويجب عليه الأسك بيقية اليوم تعظيما لليوم
 وبأنه القضا دون الكفارة القصور للجناية والقيام على النيات
 فاستلنا نقطه نسبة الفعل في النيات إلى العبد من جميع الوجوه
 وفي الخطأ النسبة باق لترك التثبت وكذلك الأكراه لترك العبرة
 باختياره والمحدث محمول على نفي الأثم والمطالبة بتقديري في
 علم الأصول بآتم وجه والقبلة والمباشرة لا يفسدان الصوم
 ما لم ينزل وان اتزل افسد ويجب القضا دون الكفارة وفي خلاف
 بعض العامة من الشيعة لما عن أم المؤمنين عائشة الصديقة
 كان النبي صلى الله عليه وسلم يقبل ويأشتر وهو صائم وكان
 لملككم لاربه رواه الشيخان وقولها كان لملككم لاربه اشترى الي
 ان مباشرة لا يصلح الا انزل حتى يفسد الصوم وعن حماد بن عمار
 انه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يفعل ذلك فقال يا رسول الله
 ففعله الله كما تقدم من ذنبك وما تأخر فقال يا رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لما والله اني لا تأكل الله واخشاكم له رواه مسلم
 عن جابر انه لما لم يمتين من من الخطأ قال حسنت فقلت
 طاهرايم فقلت يا رسول الله حسنت امر عظيما قبلت وانا صائم

يقينه
 متى

الواجب

يقبل العام ثم قال رسول
 ام سلمة وزينب فاجز
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم

البرم

قال الامام لم يمتدحوا من صام قلت لا يا ابن قال فله راحة
 البعد او قد يمتدح به هذه الاسناد ان التقيل والمباشرة لا يفرق
 الله الصوم ولما اذا انزل فقد وجب فيها الشهوة بالمباشرة فوجد
 الجوع معنى ففسد الصوم لكن الجناية قاصرة لعدم وجودها
 للجوع ولهذا يجب القضاء دون الكفارة ثم القيامة والمباشرة
 لا يكرهان في الصوم اذا كان في امر من الامتناع والقضاء على
 الجوع لما وجد من فعله صلى الله عليه وسلم ولما اذا خاف احداهما
 فيكون كان مقدمة الحرام على الكف عند موسى حديث ام المؤمنين
 لعن الله الكاذب ما قدنا نحن النبي صلى الله عليه وسلم ان رجلا سأل رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عن المباشرة للصوم فرخص له وانما امر
 ضاله فنهاه عنه فاذا الذي رخص له يفرج واذ الذي يفرج
 رواه ابو داود والنسائي فيظهر من تحقيق مناط هذا الحديث
 ان الرخصة كانت للامر من الفتنة والذى يحرف الرق فيه
 وتفق في الرجلين ان كان للملوك شيئا والذي يضاف اليه كان
 شابا فالحكم ابراهيم عليه السلام هكذا ينبغي ان يحقق المقام
 ولا يفسد الصوم بالاختلام والنظر الشهوة لانه لم يوجد ما ينافي
 في الصوم وفي الاختلام ومن السنة ايضا كما سطر ان شاء الله تعالى
 ولما الاستعداد باليد فالصحيح انه يفسد الصوم وعليه الفتوى بوجوب
 قضاء الشهوة باختياري فصارت معنى الجوع والاستعداد باليد
 حرام بالاسناد القاطعة كقولنا صلى الله عليه وسلم ولم نكح البهائم
 فكان القضاء قالوا ان استغنى باليد للرفع الشهوة لا قضاء لها

والذي

الفتنة

لأنه يقصد دفع الاعيان من الذنوب ولم ير قضاء الشهوة التي
 هو الذنوب ولا يضرب الصوم الاصابع جنباً للمؤمنين ام المؤمنين
 عليه السلام ولم المؤمنين ام سلمة قال كان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يصوم جنباً من جماع غير الجماع في رمضان ثم يصوم رداً
 الثبوتان ولقوله تعالى احل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم
 وحل الرفث في تمام الليلة كما هو حقيقة فقد يستلزم للاصابع
 جنباً وايضاً قال في آخر الآية قالان يا خرو عن وابتعدوا عن
 الله لكم ولوا خروا حتى يتبين لكم الخط الابصر من الخط
 الاسود ومن المفهوم انهم الصيام الى الليل والغاية متعلقة
 بالباشق والاكل والغريب جميعاً والالزم من قوله الحق مطلقاً
 عن الغاية فحل الباشق الى تبين المفهوم هو مستلزم للاصابع
 جنباً فافهم واكثر للصوم الاكفال للمؤمنين ومن قبل جلد وجله
 الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال اشتكت عيني فاكفل
 واقام صائم قال نعم رواية الترمذي وكان النبي صلى الله عليه وسلم
 وهو صائم رواية ابراهيم بن ابي داود واما ما روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 امر بالاعتد عند النوم وقال ليقة الصائم فقد قال ابراهيم
 قال لي يحيى بن معين هو حديث منك ثم انفق في هذا القائل
 ان اللفظ ليس الا ما يدخل من المفرد وليس بين الصائم والمفرد
 مفرد اعماء يصل الى يصل بالترشح من المسامات الا ترى انك لا تفقد
 الاغتسال وان وصل اليك الجوف وانما كره الامام ابو حنيفة
 للصائم الاختصال بالبرء او وضع المرفقة المبتلة لكرهه ان يلمس

المصوم

المشقة الحاصلة بالعبادة لا تقرب منه على الفساد ولا يقطر الماء
إليه لذلك إذا دمج الصائم القوي قحلا أو كثيرا لا يفسد وهو
تمام صومه لا يفسد أو لم يعد قليلا كان أو كثيرا وعليه الفتوى
وقال الإمام أبو يوسف يفسد الصوم في ملاء الفم إذا عاد بنفسه ولنا
إذا عاد فيفسد عندنا للقيام بحسن مطلقا لأن الأرحال تضع منه وعند
الإمام أبي يوسف لا يفسد إلا إذا كان ملاء الفم لا القليل لم يعد خافيا
حق لم يتقضم به الطمان وقد تأخرا لم يتقضم به الطمان لم يكن القليل
من ثم المدة لا يخرج معه الخامسة إلا أنه ليس خافيا ولو لم يكن استيقا
فيفسد الصوم قليلا كان أو كثيرا إذا كان ذاكر المصوم ومن الإمام
أبي يوسف لا يفسد في القليل ودلينا قول ابن عمر من استقام في
صائم فعليه القضاء ومن يردعه الفم فليس عليه قضاء رواه الإمام
أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من دعه القوي وهو
صائم فليس عليه قضاء ومن استقاء فليقض سرحه أبو داود والترمذي
ولفظهم من استقام عامدا فليقض قال الترمذي حديث حسن
خيريب لا يعرف من حديث هشام بن حسان عن ابن سيرين
عن أبي هريرة أن من حديث عيسى بن يونس قال البخاري لا أراه
محفوظا لهذا قال في فتح القدير لا يقدح في ذلك بعد فصل بقية الرأي
فائدة من الشاذ المقبول وقال فيه الصم رواه الألقطعي وقال رجالهم
كلام ثقات ثم الحديث عام فيما إذا عاد في المصوم وانما يفسد إذا
كسر الألف التي هي أو دخل شيء في الحرف بالقصد وهذا منظر
الجنة وما عن أبي الدرداء أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أو طر

ما من

قال محمد بن فضال عن محمد بن عيسى عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حديثه
 فقلت يا ابا القاسم ما حدثني ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال فقلت
 فلا صدق وانما صحت له ومن رواه ابو داود في حديثه فيه ما لا يصدق
 ان القتيبي مظهر بل هناك خبر ان قاضى فطر فموت ان كان افطر بعد
 القتيبي بالله ويحتمل حصول المضعف بالقتيبي ان القتيبي من لا ان القتيبي
 فمظهر فطر والملافة كانت في صوم النفل كما هو مخرج فموت ابن
 الجواد يكتفى للافطر فيه اذ لا عذر ولا كفر بالحجامة الصوم وكذا المفضل
 لا يفر فقال الامام احمد بالحجامة مظهر لما عن ثوبان ابي الله صلى الله عليه وآله وسلم
 قال افطر الحاجم والمحجم رواه ابو داود ورواه الترمذي عن رافع
 بن خديج وقد جاء الحديث بطرق كثيرة ولنا ما عن ابن عباس ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اجتمع وهو محرم واجتمع وهو صائم رواه
 الشيخان وما حديث ثوبان فقد وقع في رجال بايعناهم وقصدهم
 مظهر بالرحي كذا قيل والمعنى ان الحجامة تصل الى عروقها فتضعف
 الحاجم والمصل الى العظم يخرج الدم فيلزم ثم المظهر كذا قالوا ولما
 لا الم يصل الى المضعف فلا كراهية فيه فضلا عن الاقطار قال ثابت
 عن انس انهم تكرر هرون الحجامة للصائم على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 قال لا اكون اجل المضعف رواه البخاري قاله ابن ابي اكرم هون الحجامة
 للصائم ان جعفر ابن ابي طالب اجتمع وهو صائم عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 صلى الله عليه وسلم فقال افطر هذا ثم رخص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 في الحجامة بعد الصائم وكان انس يجتمع وهو صائم في فتح القدر
 رواه الدارقطني وقال ابن ابي عمير في حديثه بالحجامة للصائم

ان يكون جنباً اخره

ان الصبر

نقل

ان افطر

منفق مع هذا هو المصوب في الموانع من استهلاك اللحم احمد ولو دخل
 كما لا يستطيع الاحتراز على الجوف بلا صنع منه كاللحان والبخار
 لا يضر اليوم لان التكليف بحسب الوسع واما لو دخل الدخان كما يعتاد
 اليوم في الكثر الناس فينتهي ان يفسد به الصوم خصوصا ما دخل في
 لانه يوشق الفرج ويحصل التسكين المعتادين ودخول الدخان في
 الملقح من قبيل الدخان عندنا لا يفسد به الصوم للمصلحة متناع
 هذه واما الدرع والعرق ان دخل في الخلق وجد ملوثة يفسد
 الصوم ولا لا مكان الاحتراز هذه بل انضمام الشفتين وعلية
 حلق في فتح القدر ياتي فناوي فاضحان لو دخل حرقه او دونه
 اودم وعاقبه فسد الصوم ولما المطر والثلج فالصحيح انه يفسد الصوم
 لا مكان الاحتراز عند انضمام الشفة او بالتحريك في السقطه او تحت
 السقف والشيء القليل الذي يكون اقل من خمسة ان مصنع
 لا يفسد الصوم لانه ينال شي في القم فلا يصل الجوف وان ابتعد
 يفسد الصوم واخذه عما قال بالنام محمد مع في السمين الصائم
 الى الشلخ خمسة بين اسنانه لا يفسد الصوم ولما اكلها ابتدأ يفسد
 ولما اكلها بين اسنانه لا يفسد فكان اقل من خمسة خلافا للام
 من كان القليل تابع لاسنانه بمنزلة الرقيق وان اخرجها ثم اكل
 يفسد كما في السمسة وان كان قدر الخمسة يفسد في كل حال لا يكتفي
 في الاسنان هذا القدر غالبا فلا يجعل تابعا ولما اذا دخل
 شيئا من غير البديل للعتاد فلاكل والشرب في الوصول الى الجوف
 ما يخذل عا به او يداعونه به يفسد الصوم والام لا يقل ما بين

ح

عباس القطر نما دخل وليس ما خرج رواه البخاري تعليقاً وقال
 ابن مسعود الرضوخ نما خرج والقطر نما دخل في فتح القدير رواه الزيات في تفسير ما خرج
 الشيخ عن أمير المؤمنين عليه السلام الله وجهه ووجه الله الكريم
 ويروي عن المؤمنين عاقبة مرفوعة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 انما الاطوار سما دخل وليس نما خرج في فتح القدير رواه الشيخ
 يعلى عن مولاة الامير المؤمنين اسمها سلمى عن ام المؤمنين وثم
 عليه بعض اهل الحديث يجها له هذه الملائكة قالوا الفقهاء
 ان معنى القطر هو وصول ما فيه صلاح البدن من التغذية
 او التداوي قال في فتح القدير يقع هذا الاستغنى عن صل المؤمن
 الذي في الجوف الباطنة في الاستغناء يعني ان لا يفيد الصوم كلفه
 صفة القطر ومناه عدم وصول ما فيه صلاح البدن مع الي
 لا اعلم خلافا في الاصل ثم انه يتفرع عما هذا الاصل ان من
 احقق او اسقط او افطر في اذنه كذا يفيد الصوم بوصول
 ما فيه صلاح البدن واما اذا اقطر في الاذن مما او دخله نفسه
 لا يفيد الصوم لعدم وصول ما فيه صلاح البدن بخلافه اذا حال
 للمنفى الا ان كان يمكن العطش فيه صلاح البدن واما ان افطر
 في الاحليل دواؤه لا يفطر عند الامام المجتهد وعند الامام
 الذي يفسد الصوم موقولا الامام محمد بن حنبل في العداية
 مبنى على تشرع الثانية فان كان في الثانية منفذ يعني فيه البول
 يفيد الصوم وان لم يكن بل هو البول بالتراخي لا يفيد من وقع
 عند الاول قال فيفتح عن وقع عند الثانية قال لا يفيد

انما يخرج

فان دأوى جارية أو أمة بد أو لم يطيب يفسد الصوم عند
 اللام بالحنيفة لا تطوية الدواويش لا بد من طوية الخرج فبسي
 الى الجوف وقال لا يفسد لعدم يتقن الوصول الى الجوف ويكره
 للمرأة مضغ الطعام لما فيه من التعريض على افساد الصوم الا اذا
 لم يجد بدا للولادة لا بأس به ولا يفسد مطلقا لعدم الموجب
 ومضغ العلك لا يفسد لانه لا يصل الى الجوف ويكره لما فيه من التعريض
 على الفساد ولا يفسد بالافطار وقيل اذا كان ملثما متعشا يفسد
 لانه يصل بعض الاجزاء الى الجوف وقيل ان كان اسودا ولا حرج
 ان لا يفتح في الصوم اصلا ولما في حال عدم الصوم لا يكره للنساء
 لانه قائم مقام الاستياك ويكره للرجال اذا لم يكن لعله كان فيه
 تشبه بالنساء ولما السواك فلا يفسد الصوم ولا يفسد ولا يكره
 فيه للمعشوقين الواردة في السواك حتى لو كان اسنونا على اثنى
 كسرهم بالسواك عند كل صلاة وفي رفاة عند كل وضوء فبعض
 وضوء الصائم وغيره ونحو قوله صلى الله عليه وسلم صلوة السواك افضل
 عند الله من سبعين صلوة غير سواك وهذا عام لصلوة الصائم
 وغيره رواه اللعام احمد وقال اللعام الشافعي يكره للصائم السواك
 بعد الزوال لانه من اجل الخلو الذي هو اثر الصوم وهذا ليس بشي
 لان المعنى من ابتلى بالخلو فهو حرام ان يحصل الخلو كيف
 وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اغترى قدماه في سبيل
 حرم ما به عن الناب لا يلزم منه كراهة غسل الغبار وعن عبد
 الرحمن بن عوف قال سألت معاذا بن جبل السواك وانا احرام

الركب

منه

ابن

قال

قال نعم قال اي النهار فتسوك قال اي النهار رشت غدوة او عشية
 قلت ان الناس يكرهون عشية يقولون ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال لا تاكلون قم الصائم اطيب عند الله من ربح المسك فقال ايجاز
 لقد امرهم بالمسوك ولم يعلمون ان لا بد في الصائم من خلوة وان
 استاك وما كان بالذي يلمرهم ان يتقوا انهم عملوا في ذلك
 من الخبز ثم يرفقه شالاسن ايتي لا يجد منه بد في فتح القدر
 الطبخ ثم يجمع في احد السيلين هذا او اكل هذا او شرب
 هذا او روى الزبد القضا والكفاح وفي اعتاق رقية فان لم يجد
 فصور شهرين متتابعين فان لم يقدر فاطعام متين سكر
 وكل مسكين نصف صاع من بر او صاع من تمر او شعير فان غدا
 وعشى متين سكرنا جلزوا الاصل فيهما من ابي هريرة قال بينا
 نحن جلوس عند النبي صلى الله عليه وسلم اذا جاء رجل فقال
 يا رسول الله هل كنت قال ما لك قال وقعت على امرأتي وانا صائم
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل تجد رقية تعتقها قال لا قال
 هل تستطيع ان تصوم شهرين متتابعين قال لا قال هل تجد
 الطعام متين سكرنا قال لا قال اجلس فقلت النبي صلى الله عليه وسلم
 فيما نحن على ذلك لقي النبي صلى الله عليه وسلم بفرق فيه تمر
 الفرق المثلث الفخ فقال ابن السائل قال انا قال خذ هذا فقل
 به فقال الرجل على اخضر في يا رسول الله فوالله ما بين لايتها
 يريه الحيطان اهل بيت افقر من اهل بيتي فضحك النبي صلى الله عليه وسلم
 حتى بدت نواجيد ثم قال اطعمه اهلكه رواه الشيخان وقد روي

بتنفر

ببد

في وجوب الكفارة

هذا الحديث بطرفي مختلفة ووقع في رواح إلى داود ووقع في الحديث
في رمضان فقد دل الحديث بمطرق علي بن جلع في نهار رمضان
لكن المتأملين جماع المرأة بل التعدي على الصوم وهذا لهم خلاف
وقوع ما هو مباح في ضد الجماع من وجبة لا يجب الكفارة ولا يصح سبها
للعلة لا الاستحالة على ذلك عظيم وليس هنا إلا الجنابة على الصوم
وهمان وخصوصية الجماع لا غ فيه فيهم أهل العرف من هذا
مثل هذه الجنابة أي الاطسار بالجماع يجب ما يجب الاطسار بالجماع
ثم لما تحقق ان الرجل والمرأة يشتركون في هذه الجنابة فيشتركون
في وجوب الجابر كما يشك في هذا الفهم فقد لازم الكفارة على المرأة
إذا كانت طاهرة كما ينهم الامام الشافعي في قول انه لا يجب الكفارة
عليها لانها محل الفاعل على انها كما هي محل الفعل كذلك فاعل الفعل
هو المتمكن وقد ظهر منها ذكرنا ان البيان في حق الرجل بيان في حق
المرأة للاشتراك في المناظر وهو الجنابة على الصوم فمقتضاها ان
اذا السكت عن بيان حال المرأة بيان انكاشي عليها ثم الكفارة يجب
في ما لا يقع عبادته وجبت عليها ان جاز واستر الجنابة لا كان نعم
ذلك الامام في قولنا الاخر انها تحمل عنها الزوج قياسا على الاحتفال
ثم الاكل والشرب مثل الجماع في افطار الصوم والتعدي على فليز
فيها الكفارة ايهم لانه فمهم عرفا بلا شك صلوات حكم الله على كونه
جنابة في وجوب الجابر من التخصيص جميع الوجوب في احداهما
في ذلك فقد لازم الكفارة بالافطار والاكل والشرب ايضاً بل كالات
هذا النوع كما يقول الامام الشافعي ان ككفارة الاكل والشرب مما

من الكفارة

منه ان المكلف انما وجبت في الرقاق بخلاف القياس فلا قياس في
 الامان للثوب يرتفع بالتوبة فلا وجب النفس بالكفاية علم ان من تمام
 التوبة اداء الكفاية والتوبة بالكفاية وان كانت ملحة لما في مقابلة
 الله من قبول التوبة الا ان التوبة بدار الكفاية اتم وفيها القبول
 التوبة لا تشقها العاجل اليها ثم الحديث يدل على وجوب الترتيب كل كفاية
 الظاهر قد علم على الاعتقاد لا يجوز به الصوم والصدقة ومن لم يقدر
 عليه وقد علم الصيام لا يجوز به الاطعام وهذا من حيث لا يقدر الله
 ان يفي ان المكلف يجوز الواجب عليه من الامور بخير لا الله تعالى
 عن ابي هريرة ان رجلا افطر في رمضان فامر النبي صلى الله عليه وسلم
 ان يعطوه فيه او يصوم شهرين متتابعين او يطعم ستين مسكينا
 فهذا الحديث يملك ان يستدل به على التحريم والمطلوب ان الملاح
 امر بعد هذه الاشياء عونا على الاسوات الثلاثة ولما بعد
 واحد كما بين في حديث الاعرابي جميعا بين الادلة واعمل هذا الوجه
 هو الاعرابي المذكور فنقله بالمعنى اختصارا لمجمله على ما قلنا
 ضروري فافهم ثم بقي هذا معنى الله صلى الله عليه وسلم امره في الاول
 ان تصدق بمائتي الفوق والفرق تسع وخمسة عشر صاعا وهذا
 القدر لا يكفي في طعام الكفاية لانه لا يكفي للثوبين في تغذيتهم في شهرهم
 فضلا عن تصديق عليهم الا ان يقال لرجل الله عليه وسلم اياه
 بتصدق على الفرق لتأدي بعض الواجب وما يبقى يورده بعد
 القدر والله اعلم بحقيقة الحال ثم الكفاية انما يجب اذا افطر بعد
 الفروج لانه جناية على الصوم والاداء لم ينو الصوم فاكل او جامع يجب

الكفاية وحكم هذا الفطر لمن يجلس حتى يشرب ويصوم ويغسله من غير
 التقية وان اصر على ترك الصوم يقبل ولو كان له منعة لا يسلمون من الجنس
 بقا بعد كافي العلو ثم الكفاية انما يجب اذا جنى جنايته كما لم يجب اذا
 صوم رمضان فان افطر في قضاءه او واجب آخر لا يلزم الكفاية لان
 الجناية في شهر رمضان على الصوم اشد من الجناية في غيره وقد ورد في الخبر فيه
 فلا يتعدى الى غيره ولما اذا الاقطار بعد هذا فظنه منظر
 وهو ليس بمفطر فان كان الاقطار كذلك الفعل فاقاد اليه دليل شرعي
 من قيام من ظاهر كما اذا اكل ناسيا فظن انه مفطر الظاهر من الغشاد
 بقوت ذكره او سماع خبر فظن به او فتوى فقيه كما اذا اوجب جمع
 افطر الحاجم والمجرم فاعتمد عليه او افتاء فقيه بالاقطار بالاجماع
 فلا كفاية عليه تقصير الجناية ولما اذا اعتد على الخمر مع العلم بالحوال
 او الانتاخ فيجب الكفاية بوجود الجناية الكاملة وان كان الاقطار بذلك
 الفعل لم يقد اليه دليل شرعي بل وقع ظرعه منه كما اذا اكل الخمر او
 ادهن او اغتاب او رفث او احمل او نظر شهوة فانزل وظهر
 هذه الصوم مفطرة ثم اكل وشرب او جامع يجب عليه الكفاية كمال
 الجناية بعدم اعتبار هذا الظن ثم الجناية الكاملة في الجماع انما
 يتحقق اذا جامع في احد سبيل الخمر من الانسان عمدا او فورا الشوق
 واقا اذا جامع للينة او البعجة وانزل لا يجب الكفاية ويجب القضا
 فقط نقصان الشهوة فيه فلم يتحقق قضاء الشهوة على الكمال
 وكذا اذا امني بالباشرة في الجماع او بالتخذي او بالمد لا يجب تقصيرا
 الجناية لانه ليس جماعا صريحا والجناية الكاملة في الاكل والشرب

ان يكون من السبيل المعتادة وهو الغم والالتفات في شرب الماء ونحوه
 فان دخل في الجوف غنى من السبيل الغير المعتادة كالجمح والاذن
 والدبر يجب المكافاة لانه ليس باطلا حقيقة ولا شرابا وان يكون الاكل
 والشرب مما يكون به صلاح البدن من التغذي او التداوي فان
 اكل الطين غير الطين الذي يقصد به التداوي او دق شجر قدرا
 ليكون غذاء ولا يمتد اكله ولم يقصد به التداوي لم يقصد
 المكافاة وان وجب القضاء بقصور الخلية كما قلنا **فصل**
 في تحريم الصوم في رمضان لما عن انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 تسحر واذا كان في السحور بكاء رواه البخاري والترمذي والنسائي
 ويستحب تلخير السحور قال الامام مالك سمعت عبدة الكرم بن ابي الخلق
 يقول من عمل النبوة فيجعل الاططار والاستينام بالسحور قال سئل
 الوقت المنسوب للسحور عند بقاء سطح الليل ثم لا يدرى السحور
 الى قرب طلوع الفجر او يتكسر كنه لان فيه احتمال الوقوع في الحرام
 ابو يعنى زيد بن ثابت قال تسحر نافع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ثم قمنا للصلاة قال انس بن مالك كم كان القدر بينهما قال قدس
 خبير اية رواه الشيخان فلا يعمل به الا ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كان صاحب الرمي يعلم وقت طلوع الفجر على القطع فله ما عليه ولم
 ومن بعد ان يتسحر والى قبل ان يطلع الفجر وامان لم يكن خذلا
 معرفة الفجر الا بالنظر والتخمين او سطوح الضئ فلا يتسحر الى
 الى وقت يتيقن بعدم الطلوع فيجب من قبل ان يطلع يتسحر
 ويشرك السحور مع التيقن ببقاء قليل من الليل وهذا ان التفت

ويستحب ان يدرى السحور
 بالوقت

عن قسبة وقوع التمسح عند الطلوع الفجر واجب في قديمه اليوم ولجدة
فان فتوى مع الشك في طلوع الفجر كراهة التمسح لكن لا يثبت التمسح
كلام الاصل بقوله الليل فلا يثبت بالشك وهذا رواية عن ابي حنيفة وهو
اعني واختاره في البداية انه اذا شك في الفجر مع تساوي الطرفين فلا يصلح
التمسح بخلافه عن المحرم ولا يجب عليه ودليله غير نطبق على الدعوى
لان التمسح عن الحرام واجب فقتضاء وجوب الدعاء والله اعلم وان
مع ظن طلوع الفجر وعدمه عدم الطلوع محتمل ايضا فيفسد الصوم
في الصحيح ويجب عليه القضاء وهو مختار الشيخ ابن العمام لان
غالب الرأي كالمحقق والعمل به واجب في البداية في ظاهر الرواية
لا قضاء عليه لان البقاع لا يزول الا بمثلها وفيه نافية ثم اذا ظهر صدق
قلته لم يجب عليه الكفارة انما انما يجب له جنى على صوم رمضان
جنابة كاملة وفي البداية لا كفارة عليه لا بنى الامر على الاصل فلا يخفى
المعذرة وفيه ان البناء على الاصل غير صحيح لان العمل بقالب الرأي واجب
فانهم ويستحب تعجيل الفطر لمن سئل عن سعد بن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال كثر الى الناس ينجسوا فجاءوا الفطر رواه الشيخان وعن ابي هريرة
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يزال الدين ظاهرا ما عمل الناس
الفطر لان البسور والنضاري يخرجون رواه البراء ورواه عنه قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الله احب عبادي الي ان يحلهم فطر او رواه
الترمذي ثم تعجيل المغرب انما هو مندوب كتعجيل الاظفار والصائم
يخير في تقديم المغرب على الاظفار والعكس وقد ثبت عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم الاظفار قبل صلاة المغرب كما تقدم في حديثه

الصحيح

شعر

بن حنفى وقد ثبت عن ابي المؤمنين عروا بن المؤمنين عثمان بن الاطفا
 بعد صلاة المغرب فحسن حيد بن عبد الرحمن ان عمر بن الخطاب
 وعثمان بن عفان كانا يصليان المغرب حتى ينطلمن الى الليل
 الاسود قبل ان يفطرا ثم يفطرا بعد الصلوة وذلك في رمضان
 رواه الامام مالك وقد اثنى الامام محمد بن الموطا ان الامام عيسى بن
 بن شاذان افطر قبل صلاة المغرب وان شاذان افطر بعدها الا انه لا يحرر
 المغرب لكن ينبغي ان يفطر بعد صلاة المغرب ان لا يحرر الا فطر
 الى ما بعد السنة والقطوع والايانم تاخير الافطار بل يفطر بعد
 المغرب ثم يشتغل بالقطوع صرح بهذا الشيخ الاكبر في الفتاوات
 للكية ويحب الافطار بالتمر ثم الماء من انفس قال قال ابو
 صاع الله عليه وسلم من وجد تمر فليفطر عليه ومن لا فطر فليفطر بالماء
 طهر رواه الترمذي وينبغي ان يقول عند الافطار اللهم صحت
 وعلى مذقك افطرت لما من معاذ بن زهير قال بلغني ان رسول
 صاع الله عليه وسلم كان اذا افطر قال اللهم لك صحت وعلى ذقك
 افطرت رواه ابو داود ثم النجاشي وان كان مندوبا للكون لا يجعل
 الافطار الا عند التيقن بغروب الشمس ودخول الليل فان افطر
 قبل التيقن بانه افطر قطعوا سواه غربت الشمس ودخل الليل في الرقع
 الا قصدناه حرام عليه فان افطر وهو شك اشتم وعليه القضاء
 لان النهار هو الاصل كان متحفظا فلا يقول الا بيقين مثله ولحقين
 بعد الافطار في صدق التشك ان الشك لم يغرب في العداية ينبغي ان
 يجب الكفاية نظر الى احوال الاصل وان كان اكبر اثاره انما لم تغرب

واما اذا

بها
 اولكم يغرب

لا يجعل له الاطعام وان افطر يجب القضاء فان تبين ان الظالم يقرب ^{الكلية} يجب
 البتة وان افطر وهو مستيقن ان الشمس غربت ثم بان الخطاء
 او تخرج استيقان بقاء الليل ^{لأن} الخطأ فلا اش عليه ويجب القضاء
 ولا كفارة لنفسه الجنابة ويجب له ان يتيقن بقاءه ^{بأن} من طلعها لشمس وقال
 الامام الشافعي لا فيسد الصوم وعليه ان يتم صومه بناء على ان الاكل خطأ
 لا فيسد الصوم وقد مر جوابه ولنا ما عمن اسما ينتدب اليه ^{بأن} لم يفسد
 الصديقين قالت افطرنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في يوم
 فم ثم طلعت الشمس قيل لتمام فلم روايا بقضا كل هل يفسد خطا
 رواه البخاري والبوداورد ولنا ما عمن اسما ^{بأن} الفخري قال افطر عمر
 واصحابه في يوم عظيم فلو ان الشمس غابت فطلعت خلال ذلك ^{بأن} ففسدنا
 لمخفه يتم هذا اليوم فيقضيه يوما مكانه في فتح القدير ورواه الامام
 ابو حنيفة ورواه مالك عن اسلم ان عمر افطر ثلاث ليال فم ^{بأن} ورواه
 الله قال في غابت الشمس فجاهه ^{بأن} جعل وقال يا امير المؤمنين
 طلعت الشمس فقال عمر الخطيب ليس وقد اجتهدنا قال الامام مالك
 يعيد لقوله الخطيب ليس بالقضاء فأنى والله اعلم لمخفه من سنة
 يصوم يوم ما كانه ما قال مالك هو الصحيح وقد صرح به في رواية
 ابو حنيفة واما ما جعل عليه الشافعية ان الخطيب ليس ^{بأن} اجتهدا
 فاحطانا فلا قضاء اصلا غلط بطله رواية ابو حنيفة واليه
 جعل بن حنظلة عن ابيه شاذ بن الحنفلي في رمضان وقرب
 اليه شراب فشرب بعضه ^{بأن} يوم يرون الشمس قد غابت ثم
 انقضى المأذون فقال يا امير المؤمنين واهان الشمس ^{بأن} لعلنا لم

ثم

في رمضان فم

فما
يقول

ما تقدم

فقال

فقال عروضي الله من كان افطر فليصم يومه ما كان له يوم لم يكن افطر
 فليصم حتى تغرب الشمس فيفتح القديس رواية ابن ابي شبيب في زاد
 في طريق اخر فقال يشك واعدا وقد اجتمعنا قضاة يوم اليسين
 وليس في هذا الاطعام امر المؤمنين رضي ففعل هذا واقعد اخر في فقد
 تمت وجرب القضاء يا قوم حجة والله تعالى اعلم بما حكاه الله
 في الاعذار المبيحة للاقطار المسافر
فوالذين وصفت في الاطعام فكلوا من كان مرضيا او على سفر
 فكل من ايام آخر ثم قد فهم البعض ان الاطعام جزء في حقيقتها
 مستل كما بظاهر الايتان الواجب عليها العدة من ايام آخر فان صام
 للسافر في السفر لا يجزيه ويجب عليه الصيام في الايام الاخر وهذا ذهب
 للشيخ الاكبر قدس سره وقد روي هذا عن عدة من الصحابة قال
 ابن عمر في الاطعام في السفر صدقة تصدق بها على عبادة قال السوطي
 رواية ابن ابي شبيب وقال ابن عباس في السفر جزءة قال
 السوطي رواية ابن ابي شبيب عن محمد بن عمار عن ابي هريرة انه كان في شهر
 صيام رمضان فلما رجع الى ابيه روي ان يقضي قال السوطي رواية
 عبد بن حميد رواية عبد الله بن عمار ابن ابي ارمين عن ابي ارمين
 صام رمضان في السفر ان يعيد وقد روي في ذم صوم المسافر اجازته
 مرفوعة منها ما عن عبد الرحمن بن عوف قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 صائم رمضان في السفر كما في فطره في السفر قال السوطي رواية النسائي
 وابن ماجه ومنها قوله صلى الله عليه وسلم ليس من البر الصيام في السفر
 رواية الشيخان ومنها ما عن جابر بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

عام الفصح اليه مكة في رمضان فصار حتى بلغ كراع الغميم فصار الثاني
 قد عاين قتل ح من ما فرقه حتى دخل القامش ثم فشب فقبل له بعد
 ذلك بعض الناس قد صار فقالوا لك العصابة رواء مسلم ورواه
 الثاني عنه ومن ابى مالك الا شعري ومنها ما عن ابن من ماله
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله وضع عن المسافر الصوم شطرا
 الصلاة وعن الجلي والمريض رواء الترمذي والثاني وجه الثقة
 اتفقوا على ان الاطفال خاصة للمسافر وان صار يقع عن الفرض
 ولا يجب حدة ايام اخرى وما اولون الآية بان المعنى من كان مريضا
 او على سفر فله صيام حدة ايام اخرى ولا يلزم منه التحم ويحتمل ان
 الحديث الاول والثاني بما اذا مضى الصوم فصلى ثم قال مع قوله المشقة
 في السفر كما لم يطر في الصوم فيلحق الاثم لا يفتاده فله في التمسك مع
 اذن التمسك بالاعطال وليس وجه الشبهة ان الصوم لا يقع على الفرض
 وقصة نزول الثاني يفسر بالتخصيص بالمشقة للفرض فقد روى
 الثضان عن جابر قال كان النبي صلى الله عليه وسلم في ابي جابر
 قد اجتمع الناس عليه وقد ظلل عليه فقال يا له قالوا اجل صائم قتل
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس من البر الصيام في السفر فاللام في
 الصيام للمعد والمعهود الصيام التي اخبرت بالرجل ولما للحديث
 الثالث فواقعه حال وقد روى مسلم وخرجه في رواية بعد قوله
 في صيام الناس فقبل له ان الناس من شق عليهم الصيام وانما يطر
 فيما فعلت قد عاين قتل ح من ما بعد العطل الى اخر الحديث فهذا الحديث
 نص في ان اعطال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما كان لكون

اوردت نسخة
 من جابر

وسمي الدور

في سفر

نفسه

انما في سنة فطرهم الا ان افطر من قبله في شهر رمضان
 فافطر على الله عليه وسلم ذلك من صلح بعد ذلك مع وجود الشبهة
 فافطر على الله الا تناقذه فقال صلى الله عليه وسلم انك العصاة فافطر
 لا تفطر عن الله انتم اقياس الذين افطر واذا افطر من صلح فافطر
 قد عفا الله ما تقدم وما تأخر من الصوم لا بأس به وانفسهم ليسوا
 كفيلة فلا بد من الصوم لحكم بانهم بالعصاة لانه صلى الله عليه وسلم
 وان عفا الله لكنه اتقى الخلق واخذهم الله ولا يسهل لهم الا التمسك
 بالاستقامات ولا يلبثون في تقويم وخشيتهم سابع تقواه وخشيته
 صلى الله عليه وسلم الا انهم صلحوا مع وجود الشبهة فقام هذا الاختلاف
 بينهم جهة فماتوا في الحديث الرابع فتركوا الظن والالتزام
 مقروط الصوم من السفر بالاقضاء ولو اذ هذا خلاف السني
 وخلاف الاجماع وقد وقع في رواية هذا الحديث عند أبي داود
 في الله وضع شرط الصلوة من السفر في رمضان في الاطراف
 اخص فيه للضعف والمجهول في اخافنا على ولا يماولس في ما يدل
 على ان لا يخرج من الصوم للسافر ولا يجهز له الصوم ويحمل الرواية
 للثقة للترمذي والنسائي على هذا واستدلوا بحججهم القوية بما عن
 اهل البيت من عافية الصدوق عن ابي حمزة بن عمر السلمي قال
 النبي صلى الله عليه وسلم اصوم في السفر وكان كثير الصيام فقال ان
 شئت فقصم وان شئت فافطر وله السنة وعن انس قال كنت
 سائرا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يوجب الصيام في السفر
 ولا الفطر على الصيام وله الشيطان وفي رواية لما قال حديد

نظام

خلقيت ابن ابي ليلى فانيخ بقله ويا من اوج عجان قتل ما في
رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان حتى بلغ عسقان ثم دعا
بناكمن ما وقشرب الفار الميراث الحسن وانظر حتى قدم مكة كان
حين حيا من يقول صام رسول الله صلى الله عليه وسلم في السفر واقل
في شاصيام ومن شامافطروا الشيطان وفي رواية لها ان
النبي صلى الله عليه وسلم فرج من الدنيا معه عشرة آلاف وذلك
على ان شام سدين خسارين معه من المسلمين الى مكة يصوم
ويصومون حتى يبلغ الكعبة وهو يوم عسقان وقد مضى اقل و
انظر واقل الزهرى وانظر فانه من رسول الله صلى الله عليه وسلم
الاخر قال الزهرى هذا الجيب انما الاخذ بالآخر في يوم
التعارف واما حل بالفرقة من بالرحمة فابن التمارين حتى
يؤخذ بالآخر ويا من يوم من يوم الاسلام قال اني صاحب
اعماله اسافر عليه واكر به وانه رجاء صا دني هذا بشرى
عضوان ولنا اجد القح وانما شاب واحد في ان اصوم يا رسول الله
اي من علي من ان اوخر فيكون دينا الفا صوم يا رسول الله
اعظم الاجر عظام انظر قال اي ذلك شئت يا جرجة رواة ابو داود
وفي رواية الساقى انه سال رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصوم
في السفر فقال ان شئت فصم وان شئت فافطر فقد طهر به
الا حديث جليل الصوم للسافر فايد اجمع المصنفين في
المشقة والمفزة ثم دل حديث جرجة ان الرحمة غير خاصة
الطاعة كانت الامامية ثم السفر اليهم للافطار التي السفر لهم

ام من

بهم من ان يكون من غير طاعة او من غير طاعة او هذا ان كان
المنع خلافا للامام الشافعي في سفر طاعة او هذا ان كان لا طلاق
المنع خلافا للامام الشافعي في سفر المعصية وقدموا من
ان يكون معه مشقة في الصوم ام لا اطلاق الفرض والحديث
حزم وعينه الاجماع والسكينة وفي وصول الصائم الى المسافر
في الصوم معلوم الا لفاء هنا وفي الكفاية وهذا يصح من مطلق
لذوق الكفاية بالاعتناق بل يجب ان يصح منه الصوم اصل مع وجود
القدرة على الاعتناق ولذا انما يجب ان يصح من جميع المراتب
في فتواه بعض الملوك بوجوب الكفاية بالصوم معلوم بان الات
يسير عليه فلا يحصل الاتجارية بخلاف فتوى الامام ابي حنيفة
بعض الملوك بوجوب الكفاية بالصوم دون الاعتناق معلوم بان
لكثر ما في يده من الامور غير ملكه وما في يده من ملكه لا يفتقر
التي عليه فهو فقير غير قادر على الاعتناق من ملكه المفاضل عن
حق الفير فوجب عليه الصوم فانظر بين الاضاف ما اذ في نظري
في التعليل وما في تعليل يحمي من الضاد واليه ثم المسافر الذي
يهدر والاحتك في وجوب الاضافة عليه وان حكم بالصوم اثم
لا يوقع نفسه في التعلكة ومع هذا لا يقتل الضار جرح لانه
وقع في وقت وهذا الصلوة الغامضة الارض الغصوب به
ويأثم وأما المسافر الذي لا يفرض الصوم فالصوم له عند من العقل
خلافا للامام احمد ونسبة الخلاف الى الامام الشافعي غير مطابق
للقاضد والمحقق ان الامام الشافعي يوافقنا ولما سألنا عن صلة ابن

ابن
ابن
بالصوم
افضل

المحقق قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما ركن من رمضان في الشهر
 وكانت له جملة يا أيها الشيخ فليصوم رمضان حيث أدركه رواته
 البردادر وما عن ابن عباس قال من أفطر قبل رخصة ومن صام فهو
 أفضل قال السيوطي رواته ابن أبي شيبة وما عن ابن مسعود الخ
 قال كنا نغزو فتح رسول الله صلى الله عليه وسلم غزوة رمضان فمنا الصائم
 ومنا المفطر فلا يجد الصائم معه المفطر ولا المفطر معه الصائم
 ويرى من ان من وجده فدية وصام حسن ويرى من ان من وجده
 ضعيفا فافطر حسن ورواه مسلم ولما المريض فلا يباح له الاطعام
 مطلقا بل اذا كان مريضا بحيث يظن ان يبرأ من مرضه بالصوم
 جندنا وهذا هو قول الامام الشافعي ونسبة اشتراط مرضه بالاصم
 اليه لا يطابق كتبه ولما اذا كان بحيث لا يظن المضيق بالصوم فلا يباح
 الفطر اليه لان من الامراض ما ينفقه الصوم ويحول بفطره
 فكيف يباح له الاطعام الذي ينفع به المريض واليقوم لو ايجع الاطعام
 مرضه مطلقا فقلما ينجو الرجل من المرض فيفوت فائدة ايجع الصوم
 ولا يستلحقه في الايام الاخر لعدم الحاجة من سطلق للمرض في تمام
 الشهر اقليل ما لمريض الذي يرضى له الفطر المأفول ان يفيط
 مع هذا ان صام واستفطره اجوده بمرقوده في وقته ولما اذا لم يستفطر
 فقد علم انه لم يكن له رخصة ولو حكمه بالصوم اثم لانه اوقع نفسه
 في التهلكة من دون ان شرعي والحامل والمرضع ان خافا تضر
 الولد يحزنهما الاطعام وتقضيان في عدة الايام الاخر كالفرا
 في حكم المريض وغيرهم من نفس الرخصة للمريض ان ساطوا فيه

البدين والحرق والاضاع سواء في ماله فقد ثبت الحكم بذلك كمن مرض
 وذهب ثم الى انما يطران ويغفان وحسنه هذا الشيخ الاكبر قدس
 وهو يروي عن ابن عمر قال السامك بطنه ان عبد الله بن عمر سئل
 عن المرأة المطلقة او خافت على ولدها واشتعل عليها الصيام قال قطع
 وتطعم مكان كل يوم مسكينا من حنطه عبد النبي صلى الله عليه
 والذي سافر في يوم من شهر رمضان لا يصح له الافطار الا اذا
 ظلم عليه العطش ويظن منه الهلاك او المرض لانه قد وجب
 عنه الشروع فيجب الاتمام وغلقة العطش في حكم المرض وكذا
 ان اعتدل المرض في نهار رمضان ويظن بالعدم بالزيادة في المرض
 ياله الافطار قال الامامة سلمت في الفضة الشافعية ويكون بحيث لو
 ضاقت هلكت او مرضت والذين سلموا لم يعمال السطان الفضة
 الشافعية ويكون بحيث لا يتركه العلو وكون بالعدم الهلاك او المرض
 فكلاهما في حكم المرض يصح لهما الافطار والذي عني عليه في هذا
 يوم من رمضان او امتدنا يا ايها يجب عليه قضاء تلك الايام الا البهائم
 الذي حدث فيه لا غملا لانه لم يوجد منه النية الا في اليوم الاول والثاني
 والذي جرح في بعض الشرع يجب عليه قضاء تلك الايام لان هذا
 المكون في حكم اللغاء وان جرح مسلح شيعة وان استمر رمضان كله
 سقط عنه الاداء والقضاء وقدر في صلاة الزكاة والحج والنفاس
 يجب عليها قضاء صيام ايام الحنظ والنفاس وقدر في صلاة الايام
 ثم الذي وجب عليه القضاء لانه يفرض تلك الايام مستأنفا وتفرغ
 والقاضي يخرجه خلافا للامام الثاني كما اشتراط التسامح فيمكن

فيها

وبعضهم

العمال

من قبل

القضاء طبق الادامتنا اطلاق فعدة من ايام اخر على ما هو محدد
 بين المنكرين قال بعض ان وصول الامام عليه السلام من مكة
 قضاء شهر رمضان فقال ذاك اليك ارايت لو كان علي احدكم
 دين قضي الدرهم والدرهمين الم يكن قضاء فانه ليعنى ان يعفو
 ويعفر قال السيوطي روى ابن ابي شيبه والدارقطني وقال
 الدارقطني اسناد حسن الا انه مرسل ولا يضر فيه لان المرسل حجة
 ثم سألنا منقول عن عدة من القضاة من عبيد بن الياس
 انه سئل عن قضاء رمضان متفرقا قال ان الله امر بجمعكم في وقت
 واحد يريد ان يفتق عليكم في قضاءه فاحضوا واحدة واضعوا
 قال السيوطي روى ابن ابي شيبه والدارقطني والبيهقي وعنه
 بن جهم انه سئل عن قضاء رمضان قال اخبرني ابو عبد الله
 كيف شئت قال السيوطي روى ابن ابي شيبه وروى الدارقطني
 عنه وعن رافع بن خديج وعن ابي هريرة ان امراة سالت النبي
 فيضي شهر رمضان فقال صومي كيف شئت واحصى العدة فانه
 يوم يدا الله بكم النبي كما يدا بكم العسر قال السيوطي روى وكيع ورواه
 ابي حاتم ما نقلت قد وقع في القراءة الشاذة فعدة من ايام اخر
 متشابهات والقراءة الشاذة حجة عندكم قلت قد ثبتت هذه
 القراءة لابي ابن كعب ولم يثبت بسند معتد عليه ولو سلم فهو
 خبر الواحد لا يثبت به ابطال اطلاق الكتاب بخلاف قوله بن
 شعور ومتابعة في كتابه القاموس فانها مشهورة ثم انزله
 البعض الى ان التتابع منسوخ ولي يدينه ما هو في السيوطي رواية

ثبت

الحارثي و قال صحبة البيهقي في سنة من ام المؤمنين عائشة قال
 ان بعض من ايام اخرتها بقا ف سقطت من اربعة قال البيهقي
 اي منحت والسافر والريض اذا ادركا عدة ايام آخر ولم يصوما
 حتى جاء رمضان اخر فلا شيء عليه من الاثم والعقوبة ويصومان
 في رمضان الذي جاء ثم يصومان قضا ما كان عليه لان عدة الايام
 لا اخر مطلقة سواء كانت من تلك السنة او من سنة اخرى بل من
 العام كله ففي اي وقت صام لا تقصيره فلا يجب الفدية ولا اثم
 عليه و قال الامام الشافعي يجب عليه الفدية لما روي انه صلى الله عليه
 قال فيمن مرض في رمضان فافطر ثم صوم ولم يصم حتى ادركه رمضان
 اخر يصوم الذي ادركه ثم يصوم الذي افطر فيه ويطعم من كل يوم تسعة
 ففخ الفدية هذا غير ثابت في سنة ابراهيم بن نافع قال ابو
 حاتم الترمذي كان يكذب وفيه اليقين من اتهم بالوضع وانما
 السافر في سفر او يوم وصوله الى بلده او المريض مات في مرضه
 فلا اثم ولا قضاء ولا فدية لا فاهم بغيره وقتا تعلق به خطأ الصوم
 وهو عدة من ايام اخر وان لم يكن ايا ما في الاولية والعقوبة تقضي
 فيها بعض الصيام ثم ماتا ولم يقضيا شيئا فعليهما قضاء ما ادركا
 من عدة خطاب قضاء تلك الايام خاصة دون سائر الايام الا في
 خطاب القضاء بغير ما ادركا من الايام لا يخرج في العداية السبب
 ادراك الايام الاخر فيقدر ما قدره الادراك لعل المراد سبب توجده
 المقطوع العدة والاضهيب وجوب القضاء ما هو سبب الاداء وهو
 شهود الشاهد انما تراجي الخطا بمن المستقر والريض الى العدة

من أيام آخر والشيخ الكبير الذي لا يقدر على الصوم لكنه يطعم من كل
صوم مسكنا نصف صاع من بر أو صاع من تمر كما في سنن اللقيط
قال الإمام مالك بلغني أن أنس بن مالك كبر حتى كان لا يقدر على
الصيام وكان يقتدي به من ابن عباس كانت نسخة للشيخ الكبير
والجديد الكبير وهو يطعمان الصوم أن يفطر ويطعم مكان كل يوم
مسكنا ثم سمعت بعد ذلك فقال من شهد منكم الشهر فليصمه
وأثبت للشيخ الكبير والجمعة الكبيرة إذا كان لا يطعمان الصوم أن يفطر
ويطعمها للجمل والمرضع إذا عافتا افطرتا وأطعما مكان كل يوم
كأقضا عليها رواه أبو داود قال البيهقي ورواه البيهقي في
سننه وأبو حاتم وابن المنذر وعبد بن حميد وسعيد بن منصور
وابن جرير وابن أبي عمير وأبو داود استدل بقول ابن عباس هذا اليوم وجوب
للقدية على الجمل والمرضع وهو خلاف للذهب في القدية إلا سرق له
تعاويج الذين يطبقونه فدية طعام مسكين معناه لا يطبقون
فدية عليه أن يطبقون في الآية على معناه والآية منسوخة وبني
فتح القدير روي عطاء أنه سمع ابن عباس يقول على الذين يطبقون
قدية طعام مسكين قال ابن عباس ليست منسوخة وهي للشيخ الكبير
والمرأة الكبيرة التي لا يستطيعان أن يصوما فيطعمان مكان كل يوم
مسكنا رواه البخاري وهو روي عن أبي القاسم عن عبيد بن عباس
وابن عمر وعمر بن الخطاب ولم يرو عن واحد منهم خلاف ذلك فكان أجماعا
وأما قول ابن عباس ليست منسوخة مقدم لأنه لا يقول إلا بالشيء
لأنه مخالف بظاهر القرآن بتقديم حرف التثنية لا يقدم عليه إلا بالجماع

في كثير من النسخ في نسخة المصنف ثم انسخه عنه في نسخة المصنف
وهذا الشيء عجيب كما قد مر في كتابي في نسخة المصنف من
حديث سلمة ابن الأكوع عن النخعي في تحقيق قطعه وقوله والذين يطعمون
مضج من مضجهم في شهر من شهر السنة وهو واجب القبول بل انه
انسخه بالنسخ وقوله العجلى بالنسخ مقبول لا يرتفع بالتحكيك ثم انسخه
عن ابن جابر عن الحسن بن ابي مطير عن يونس بن حبيب عن شاذان
عن زاذان عن سلمة بن ابي صبيح وهو ما حقق في هذا الخبر من كان قوله
والذين يطعمونه يعني والذين لا يطعمونه فكيف يصح منهم العمل
بالاظهار والافتداء بالطعام وقوله وهو روي عن ابي القاسم بن ابي
قوله حكاه عن بعض الصحابة فكيف يكون اجماعهم انه قد مر رواية
سلمة ابن الأكوع فكيف يصح قوله ولم يرو عن واحد منهم خلافاً ثم
لم يبين هذه الروايات ونسبها الى ابن عمر مع انه قد روي الجماع
عن ابن عمر في قوله في طعام مسكين قلبي مشوخة وقد ثبت
عن ابن عباس برواية ابي داود انهما مشوخة فلا وجه لكارهه الا
ان يري ان ابي حبيب القديرة عيا النخعي القلي روي عن هؤلاء
الصحابة ولم يرو عن غيرهم الخلف فصار اجماعاً على ابي حبيب القديرة
ولم يرو عنه روي عن هؤلاء حمل آية والذين يطعمون عيا معنى
لا يطعمونه والاحباب القديرة بها في صحيح كالمه بعد ان ثبت ان
جميع الصحابة ائتمروا الى مسكني اسحق بن عمار فتوى البعض ورواه
عنه القناد وبالجمله كون آية والذين يطعمون عيا معاً كما هو
منسوبة ثابت بالنسخ فاندرجوا في سلمة وابن عمر وابن عباس

مخ ٢٥٣

ع

ذلك

أما

بعض كلامه

برؤا به النبي ولو هو في رواية ابن ابي اسيد عن النبي صلى الله عليه وسلم
 نزل رمضان فشق عليهم فكان من اطعم كل يوم سكيناً في الصوم
 ضمن يطيقه وخصهم لهم في ذلك فمغتصموا وان تصوموا خير لكم فانه
 بالصوم رواية البخاري والحق في نسخة ابن ابي اسيد في اخر الكلام
 فانه في الصيام لقوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه فقد بان لك
 انه لا سبيل الى انكار النسخ ثم قوله والاضم قول ابن عباس لم يثبت
 مشوخة مقدم الى الاخر في جواب لان الاجزاء بالنسخ لا يكون بالرأي
 والاجتهاد في خلاف التاويل في المنسوخ بحيث يخرج عن معارض
 الناسخ فانه يمكن ان يكون بالرأي والاجتهاد فكيف يكون قول
 ابن عباس هذا مقولاً في الاجزاء بالنسخ مع ان الاجزاء بالنسخ
 جاء بطريق صحاح كثيرة والخبر بالنسخ قد اجتمعوا في قول
 الناسخ بالمنسوخ على معناه الظاهر فكيف يقدم القول بعدم النسخ
 على هذه الاجزاء الصحيحة ثم هذا الوجه في مقام المحقق قد اعترف بحجج
 تقديم حرف النسخ في لغة العرب والتزويل كثير ثم حكمه بعدم كون
 التاويل بتقديم حرف النسخ من الرأي والاجتهاد لكونه مخالفاً
 للظاهر بل انما يكون من السماع اوجب منه رتبة الله ثم التحقيق
 للحق في هذا المقام ان هنا قولاً انت اخبرنا بها يطوقه من
 باب التفعيل من طرقتك بمعنى كفتك ويطوقون من باب
 التثقل اصله يثقلون والمعنى جعل كالطريق في اعتاقهم
 ويطبقون من باب التثقل ايضاً في الثقل من اصله يثقلون
 فثبت الراوي واما قوله فلو غرت طائر عباساً فاعرفه

كذا في نسخة

القراءات وحكم بعدم منسوخها كما خرج الغنى وغيره من مخرج
 صحيح البخاري وأما القراءة المتواترة يطبقونه من الطاقة في منسوخة
 عند الكل وقد روي البخاري عن مجاهد عن ابن عباس كان يقرأ
 وعلى الذين يطبقونه فدية طعام مسكين يقول وعلى الذين
 يحلون فدية فلا هي الشيخ الكبير الذي لا يطبق الصوم أصلان يطعم كل يوم
 مسكيناً فلا ومن تطوع بخلاف من زاد فاعلم أن من سكتين فهو
 أخير وذكره السيوطي أنه أخرج ابن جرير وابن المنذر وابن
 أبي حاتم عن الدارقطني والحاكم ومحمد والبيهقي عن ابن عباس
 وعلى الذين يطبقونه قال يطبقونه فدية طعام مسكين واحد
 ومن تطوع بخلاف ذلك أو أحام مسكين آخر فهو حرام وإن نقصوا
 غيركم قال فدية ليست منسوخة ولا رخص إلا الأكبر الذي لا يطبق
 الصوم أصري على ما لا يشق وعلى هذا فلا تعارض في رواية أبي داود
 للذكر سابقاً ومعناها كانت الفدية بخصه لمن له طاقة الصوم
 لقوله وعلى الذين يطبقونه بقراءة العامة ثم نخت هذا لك
 لقوله من شهد منكم الشهر فمست الصوم على من له طاقة حتى أن
 واشتبهت الأقوال للشيخ الكبير والفتنة الكبرى ونحوها إذا كان لا يطبق
 الصوم لقوله تعالى الذين يطبقونه أو يطبقونه من باب التخصيص
 وهذه القراءات ليست منسوخة كما وقع في رواية البخاري عن علي
 أنه مع ابن عباس وعليه هذا فلا تعارض بين قول ابن عباس بين
 حكمه بعدم الانتساب وحكم أكثر الصحابة بالانتساب في الأصيب
 فلا يستلزم أحداً من الغاية مع الشيخ الغني وجواز إظهاره

١١
 شرا

١٢
 شرا

هذه المقامات ظاهرة في كونها قد قلنا السجدة العصابة بالقبول وعملوا
 بها فصلت قوات مشهور كجيب العمل بها بل لا يبعد ان يقال في سنا
 اثنين احدهما مشقة الطلوة ثابته الحكم وفيه الذي يطوق فيه
 او يطبق فيه من باب التقليل طعام فدية مسكين والآخر ثابته
 القراءة ومشقة العمل في ما يقرأ ان وفيه الذي يطبق في سنا
 الا فعال في آخر الآية وهكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام ثم ان جليل
 حكم بوجوب الفدية على الحامل والمرضع بهذه الآية للمشقة نظرا
 باجتماعه والعذر لنا ان الحامل والمرضع غير مشرورة هذه الآية لان
 التطويق كون الصوم قلقة وهو كناية عن عدم الطاقة والحاصل
 والمرضع لها طاقة الصوم فلا يسلطان فيها وانما يخاف لها التضرر بالحمل
 فاما كالمريض ولا يستدل بقول ابن عباس المذكور سابقا وانه في
 دار دعوى يرد ما ورد سابقا وانما يستدل بهذه الآية للمشقة لثبوت
 التي رواها ابن عباس وقوله بالاجتماع كما يكون جهة علينا هكذا
 ينبغي ان يفهم المقام ومن ثم تأتى وعليه صيام سواء كان من شهر
 رمضان او من غيره او غيرهما وقت كما لا يخفى والذين ان يذكروا
 من ماله مثل فدية الشئخ القائل ان الجوع عن الاداء مشترك بل الجوع
 هنا اثبت والزم فالحكم ثابت بملكه نفس الشئخ القائل ان الملك
 وهو عدم الفدية على الصوم ابدأ يفهم عن فاهين ابن عمر قال قال
 رسول الله رسول الله صلى الله عليه وسلم من مات وعليه صيام شهر
 رمضان فليطعم مكان كل يوم مسكينا رواه الترمذي وقال لا يصح
 ان هذا موقوف على ابن عمر الظاهر في مثل هذا السماع وعما ابن

ابن عباس قال ما رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان
ابن مات وعليه صوم شهر فاقضيه حفا فقال صلى الله عليه وسلم
ان كان على ذلك دين كنت فاضية قال نعم قال فدين الله احق ان يقضى
رواه الشيخان ولا يمكن حمل هذا الحديث على قضاء الصوم بالصوم
ابن عباس روى هذا الحديث قال لا يصح احد من احدكم يصوم
احد من احد رعاة النمل واذ لم يصح العمل في القضاء بالمثل للعقل
فيعمل في القضاء بالمثل الغير للعقل وهو الفدية ثم مثل قول ابن عباس
جاء من ابن عمر قال ان ما لك ان ابن عمر كان يسأل هل يصوم احد
من احدكم يصوم احد من احد فقلت لا يصوم احد من احد ولا يصوم
احد من احد وفي فتح القدير رواية عبد الرزاق عن ابن الزبير
عن ربيعة بن ربيعة قال انما ما لك ولم اسمع عن احد من الصحابة ولا من
التابعين رضي بالله ربنا ان احدنا يصوم من احدكم لا يصوم احد من
احد قال في فتح القدير فظم من هذا انه الذي استعمل في الفسخ وروي
الشيخان عن ابن عمر بن الخطاب الصديقة قالت قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم من مات وعليه صوم عام عنه ولية ورأه ابي داود في صحيحه
للصحيح خلاف في التلمذ وروي ابي داود هذا التخصيص عن ابن عباس
قال اذا مر من الرجل في رمضان ثم مات ولم يصم اطعم عنه ولم يكن عليه
غرة فضاوان وقض عنه ولية وعن ابن عباس جاءت امرأة الى
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان اتي بماتت
وعليها صوم نذر فاصوم عنها قال ارايت لو كان على النكاح دين
فقضيته فكان يودي ذلك عنها قالت نعم قال فوضعي عن النكاح

السنن
رواه الشيخان
نذر

زواة الشبان هذه الاحاديث قد اجمع جواز صوم الرائي من البيت
 وفي فتح القدير ادعى النسخ لكن بالاجتهاد ولا يصح حمل الالاف
 اجمع قاطع على خلاف ذلك والله اعلم ثم الايضاً شرط في الاطعام
 عن صيام الليل وكذا في دين الزكاة والصدقة المنذرة عنها
 خلافاً لفتاوى الامام قياساً على بين العباد وهذا لان التكليف بالعبادات
 انما يقصد فيه ابتلاء المكلف بالاداء في العبادات المأنيمة المأجل
 الفعل والمقصود انما الفعل فلا بد من حصره على الواجب في
 لا يمكن الا بالايضا لان الايضاً فعل واذا كان وصية فلا يجزي
 الا في الثلث من الايام **فصل في حكم الصوم في السفر** وهو ان
 الوصية في الثلث فان تبرج الوصية واد واستأثر ومن الثلث
 يجزي قال الامام محمد بن يحيى ان شام الله ولم يحرم وان تبرجوا
 الوصية فحق لان قرأب الصدقة يصل الى الميت الميتة فالصوم
 من حجة الله ان يجعل الميتة طاهرة ثم المملوك ان كانت يجب
 لها الميتة ان يرضى بالقد اعنها وقد في كل صلاة مثل فدية كل يوم
 لان الصلوة شقيقة الصوم فالبطلان مثل البطلان عنه وهذا انما
 محتمل اذا القضاء بالمثل الغير للعقل لا ثبت بالقياس كما بين في
 لكن بعد هذا التعليل المحتمل احتياطاً فان طابق هذا التعليل العقل
 يوجب القدية من الصلوة والافحنة فزجوج رحمة الله ان يذهب
 النسبة ولذا قال الامام محمد بن يحيى ان شام الله تعا ولم يحرم والله
 تعالى اعلم باحكامه **فصل في الصيام المنهية**
 منها صيام عيد الفطر والاشقي وايام التشريق فمن لم يجد

٢
 ج ٤

في هذه الايام مشروح باحكامه في مشروح في مشروح في مشروح
 من جليله رسول فقال في نذرت ابن اصوم بن ما في نذرت ابن اصوم
 ابن قطر فقال ابن جليله ابو النذر وفي رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عن صوم هذا اليوم نكاح النكاح فانظر ابن اصوم في هذا النكاح
 ولم يقل ان هذا النكاح باطل لانه نذر المعصية لكن تردد في الاداء في يوم
 المعصية فعلم ان المعصية في النكاح النذر نذر بالصوم وهو نكاح
 طاعة ومشرع انما المعصية في الاداء بغيره وصف لا جله نكاح
 هذا الصوم ثم اذا صح النذر فقد وجب عليه الصوم في هذه الايام
 على ان لا يكون الاداء الا مقارنا بالمعصية فقال اعتنا في هذه النكاح
 ان يطهر في هذه الايام اطاعة للنهي وحذر عن المعصية ثم نفي
 بعد ذلك هذه الايام للخروج من عهد ما نذر بالنذر ومثل
 هذا كمثل المسافر المريض الذي يضرها الصوم يجب عليها الفدية
 بحجوبه صبيح الجوع ويخرج عليه الاداء ليكامل بصيرته ثم نفي
 وهو نهي عنه ويجب القضا بعد الاقامة والعمرة ومع ذلك كله
 انصاف في هذه الايام صحت الصيام وتأدي واجب النكاح لانه الذي
 كما وجب بالنذر في الايام لان كتاب النبي عند من جهة الوفاء
 واذا جهة العمرة والوجوب في جهة الحجة مختلفان فلا بأس
 بانجتماعهما كما في الصلوة في الدار المعصية ثم جهة الوجوب في
 هذه النكاح مندوحة ووجه الحجة التعارض عن ضيافة الله تعالى
 وبينهما جوع من وجهه في جهة الوجوب كقصاص وجهه في جهة
 كما في هذه الايام فلا يمتنع ما قال ابن الحاجب في الوجوب

4

صليكم

انما يصحان

انما يتحتمان في فعل واحد بحيثين اذا كان بينهما عموم من وجه
 كافي الغصب والصلوة ولما اذا كان عموم مطلقا فلا مع ان الفرق
 بين العموم من وجه والعموم المطلق لا يصح اصلا لان اجتماع الجزئية
 والوجوب انما يصح اذا كانا من جهةين لان متعلقهما مختلفان
 فلا يتحقق التضادان وهذا يقتضي العموم من وجه والعموم المطلق
 على السواء فان قلت اذا كان بين الجزئيين عموم من وجه يمكن ان
 يوجد الفعل مع مفارقة جهة الحرية فيمكن الاشتغال بفعل الزايب
 من دون معصية ولما اذا كان احد الجزئيين كالحرية للآخر او كانا متعلقين
 لا يمكن الايمان بالاشتغال الا بالوقوع في المعصية فالتكليف على هذا الوجه
 بالوجوب والحرية يؤدي الى التكليف بالحال قلت انما يلزم ذلك كانت
 جهة الحرية عامة من جهة الوجوب ولما اذا كانت جهة الحرية
 خاصة وجهة الوجوب عامة فلا وفيما نحن فيه جهة الوجوب
 كونه صوابا من جهة الحرية كون الصوم في هذه الايام
 يمكن اشتغال الوجوب بدون المعصية وانما يلزم الاجتماع بعمل التكليف
 للصوم المذكور في هذه الايام باضافة التذرع اليه ثم الوجه المذكور
 لليلزم ان كان مقصود الشرع بالايجاب الداء وانما اذا كان المقصود
 بالايجاب ترغيب القضا فلا محذور كافي ايجاب الصوم على المريض
 والسافر الذين يضرهما الصوم وفيما نحن فيه ايضا كذلك وانما جاء
 الاثم بايقاع التكليف الصوم على الوجه الذي فيضع ويسقط الذمة
 ويأثم كافي المريض والسافر المذكورين فانهم وهذا القام فانما
 فيه اقدم المرفق ومنها صوم الرضائي وهو حرام لقوله تعالى

صوم الرضائي

والشرب

الصيام الى الليل فجعل الليل غاية للصوم فلا صوم في الليل فالليل
ليس محلا له فقد قيل في حقه لا يصح جلال فان واصل اثم بتركه اكل
في الليل على وجه القرية كأنهم يجعل الشايع الاسك الليل قرية
فقد جعل الواصل بالبين قرية قرية ويكون صوم الوصل
لا صوما واحدا يكون صوم الوصال وان نذر يوم الوصال وجب عليه
صومان ووجب عليه الاطعام في الليل الذي بين الصومان ولا ينقض
بعد النذر في الليل شيء لأنه نذر بقرية وما ليس بقرية فبطل النذر
ومع الاول ثم انه قد روي الشيطان عن ام المؤمنين عاتكة قالت
فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الوصال حجة لهم فقالوا لا تكلمنا
قالا اني لمست كفيكم اني يطعنني كفي وبسقيني فلقايل في قوله ان
الحديث ولما ان النهي للشفقة عليهم لئلا يفتروا ويبلغهم من جهة
الوصال في نفسه لأنه في لاجل الجوارح الجوارح بان المعنى ان الوصال
لم يجعل مشروعا حجة بهم وجب ان النهي لاجل الجوارح وهو افعال
ما ليس قرية وهو الاسك الليل فها هو قرية وهو الاسك المنار
لان النذر من الاسك الليل لاجل الرصف فافهم ثم ان يكون الوصال
ليس قرية انما هو في حقنا ولما في حق رسول الله صلى الله عليه وسلم
فمن قرية مناط للشوايب قال بعض اهل التعريف الوصال قرية في
نفسه لكنه منى لمن لم يصل الى درجة اطعام الرب وتسقيته ولما
وصل الى تلك الدرجة بمن بركة اتباع رسول الله صلى الله عليه وسلم
ومسا طم في حقه خسر من حقه فمع هذا لا يكون النذر من الوصال
على جميع الصحابة بل الراصلون تلك الدرجة لا يدخلون تحت النذر

هذا والله اعلم ومنها صوم العمت وهذا الصوم كان في شرع اليهود
ثم نسخ ولم يبق شرعها في الشريعة للطريق المأثور فهو منى لا منى فان
صام احد صوم العمت لم يأنه جعله ليس قرية قرية ولا يعد بفعله
وان نذر بصوم العمت يجب عليه الصوم المأثور وفي شرعنا وجه من
التكلم بان صوم العمت عبارة عن المساكين عن الشهوات الثلاث مع الا
عن التكلم فاما المساكين عن التكلم ليس قرية والاساكين عن الشهوات
الثلاث قرية فقد نذر بغير قرية وبما ليس قرية وبما ليس قرية
فقد وجب القرية بالنذر وهي الصوم المأثور وبطل النذر بما ليس في
وهو الاساكين عن التكلم الذي يمتنع صوم العمت وعن ابن عباس
قال بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب يوما اذ هو رجل قائم
يملأ لوان الرجل ندمان يقوم في الشمس ولا يقعد ويصوم ولا
لا يقعد بنهار ولا يستظل ولا يتكلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
فليستظلل وليتكلم وليتم صومه رواه البخاري ومسلم والاساكين
نذر رسول الله صلى الله عليه وسلم بما كان طاعة وترك ما كان معصية
ولم يبلغني انهم يكتفون وانما جعل هذا اللفظ هذه الاشياء وصية
بجعله ما ليس قرية قرية ولا طاعة معصية في القيام في الشمس لم يستطع
ولا في المسكن نفسه ولذا لم يأمروا بالكفاية لانهما غلب الكفاية في الله
للعبادة وهو نذر بما ليس قرية ومنها صوم يوم عرفة المحرم فانه
منه مكره كراهة التنزيه انما يظل بالوقوف على الرعدة للسنة
ولا يحركه حتى يماي جليل الشيخ الاكبر وما كراهة فريضة كراهية
الاخلاق بالوقوف على الرعدة للسنة وجعل الاحرام منافع للصوم

صوم العمت

نذر

صوم يوم عرفة

والوقوف

دليل الكراهة لما من ابن هريزة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يفرغ من
 صوم عرفة بعرفة رواية البراء بن رباح صيام الدهر ما من ابن عمر ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من صام بالليل فلا صيام ولا افطر بالليل
 المتأني ومعناه ان لا يجزئ الا ان لا يصلح الصوم ثم صيام الابد يعني طول
 فيه الحنة للمعصية حرام البتة واما ما كتبه ابا فكريته بنقها وعلق
 الشريف ان الاحتياط بهذا الصيام يلزم الكفارة والمشقة فالقول
 كان الاجر على خلاف العوي ومنها صوم عاشوراء وهو الصيام
 المذكور كراهة التزيم اظهرها الخالفة اليهود من ابن عباس قال
 صام رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم عاشوراء ولم يصوم بصومه ظلي
 يا رسول الله انه يوم يعظمه اليهود والنصارى فقال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم اذا كان العاشر القابل صمت اليوم التاسع ظم يات العام للمقبل حتى ياتي
 رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه مسلم والمعنى صمت التاسع مع صوم
 عاشوراء طمعا في جوارح الجنة منفردا وهو مكره لان الجمعة يشهد العيد
 فممنوع ان يصوم باليوم وعنه ابن هريزة قال سمعت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال لا يصوم احدكم يوم الجمعة الا ان يصوم قبله
 او بعده رواية مسلم اعلم انه قد ورد في منع بقر بل الجمعة بالصوم
 اجازة لا ان يوافق يومه يصوم فيه مع هذا ذهب الامامان
 الى مندوبيته وحده فاللوع للتنزيل وينعقد الذبح ويؤذي
 فيه ومنها استقبال شهر رمضان يعني باليمن او يوم وهو جليل
 الامامية لا بد من الاجتناب عنه فيكون صوم يوم او يومين
 او ثلاثة جنة تكريم شهر رمضان عن ابن هريزة قال لا ينبغي

صيام ايام

صوم عاشوراء

صوم يوم الجمعة

صوم شهر رمضان

منها علم

الحسين

من احكام رمضان يصوم يوم او يومين الا ان يكون موجبا لكل يوم
 صوم فليصوم روزه الشبان ومضى الاستثانة لو كان الرجل مقادرا
 للصوم بمعنى الايام كالجنس مثل فوافي اخر شعبان او ايام اخر
 شهر فليصوم هذا الشهر فتتبركه فليصوم صحة التمسك واليقين فلم
 يصوم التمسك صوم التمسك صوم التمسك صوم التمسك
 عندنا كالصلاة خلافا للامام الشافعي وقد مر الوجه الا ان تكلم
 في خصوص الصوم فيقول استدل الشافعي بما مر من حديث
 ام المؤمنين قالت ام المؤمنين عائشة دخل علي النبي صلى الله عليه
 وآله فقلت هل خذكم من شيء فقلنا لا قال فاني صائم ثم اتانا
 يوما اخر فقال يا رسول الله اهدي لنا حيس فقلت اني نبيد لعدا
 اصبحت صائما فاكل روزه سلم والناسي وزاد فقلت يا رسول الله
 صام الله عليه وسلم دخلت على و انت صائم ثم اكلت حيسا قال
 نعم يا عائشة اعلم ان من صام في غير رمضان او غير قضاء رمضان
 في التطوع بمزلة رجل اخرج صدقة من ماله فجاءه بها بشاة
 فامضاه ويظل عابقي فامسكه ويماعن ام هانئ قالت كنت قاعدة
 عند النبي صلى الله عليه وسلم فاني بطرب فشربت منه ثم ناوتني
 فشرب منه فقالت يا رسول الله لما اني كنت حاصدة فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم الصائم المطلق ما بين هذه ان خاض صام وافدا
 افطر روزه الترمذي وفي بعض الروايات لا يترك واستدلنا
 بما مر من ام المؤمنين عائشة الصليقة كنت انا وحفصة صائعتين
 فاهدي لنا طعام فاكلنا منه فدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم

و
 في فصل السنة
 اذا

فقال صلى الله عليه وسلم في الكلام وكانت ابنة ابيها يارسل الله
 اني اصحت وعاشد صائتين متطوعين فاهدي لنا طعام فافطروا
 عليه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم افضيا مكانا رواه ابو داود
 والترمذي والبيهقي والدارقطني وغيرهم عندهم صحة سماع رواية هذا
 الحديث بعضهم عن بعض ولا يصح فيه لان الشرع للعاصم وان كان
 الشرايع ومع هذا فغاية اللبس في المسئلة مع انه قال في موضع القدر
 رواية ابن جابر في صحيحه مستعمل واجاب عن الدليل الاول ان
 صلى الله عليه وسلم قضاء فلا حجة لهم في تمثيل المقطر في التطوع
 بالخروج للصدقة التي هي في حيز الوجوب للقضاء فان من اخرج للصدقة
 فوجب مفاطروا ان اسكنا لا بد من اعطاهما لما جعل علي من يبيد للقضاء
 كما جعلوا اخرج عن الحقيقة ولما ما في حديث عام علي الصائم الذي
 للتطوع فالعني ان لا اشهد عليه ان افطروا موديا عليه حتى لا يكون
 الا فطر كما وجب القضاء فشيء آخر سكت عنه الحديث كما قالوا
 ثم ساج الا فطر في صوم النفل بعذر باتفاق الروايات والاضافة
 عذر في رواية وفي رواية لا والله صحيح الرواية الاولى لما هو عليه
 قال صنع رجل من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم طعاما فهدى
 النبي صلى الله عليه وسلم فلما اتي الطعام تقي رجل فقال صلى الله عليه وسلم
 ملكك قل اني صائم فقال صلى الله عليه وسلم تكلف اشرك وضع طعاما
 ثم تفعل اني صائم كل يوم بربما كان في فتح القديس رواية الدارقطني
 وروى البخاري اخي النبي صلى الله عليه وسلم بين سلمان والي
 فهدى اخرا سلمان ام القرياء ميتة فقل لها ما شانك قال

الكلام
 قلت فيه بان غاية ما لم
 منه ان ذلك في الصوم
 التطوع وعاد

انه روى
 ان التطوع
 الروايات

روى

استوفى ابو الدرداء ليس له حاجة في الدنيا فقال ابو الدرداء فوضع له
 طعاما فقال كل فاني صائم قال ما اكل حق تاكل فاكل فلما كان الليل
 ذهب ابو الدرداء فكيف قال سلمان ثم فنام ثم ذهب يقوم فقال نعم
 فلما كان من آخر الليل قال سلمان هم الان قلا فليأكل فقال سلمان
 ان لي بك عليك حقوا ولتفك عليك حقوا ولا عليك عليك حقنا فاحط
 بكل ذي حق حقه فلي النبي فذكر له ذلك فقال صلى الله عليه وسلم
 جلدني سلمان فسلم من هذه الحديثين ان الضيافة عند علي
 افطار صوم النفل ولما الله هل يجوز له الافطار ولا عند فذكر المشايخ
 على انه لا يجوز وقد تقدم حديثان والاول على حجة الافطار والآخر
 بل حديث ام المؤمنين عائشة اليهم والاولى فلي جواز الافطار
 مطلقا لكن يجب الجنب بالقضاء كما ينظر من حديث ام المؤمنين
 فلي هذا انما يجب جواز ما لا يبا باعامة او بادره فلي هذا
 والله اعلم باحكامنا علم ان صيام النفل مندوب في كل يوم من
 المكروه الا ان يقع اليوم خصومة وصيامها افضل او مستحب
 فتعاصم يوم عرفه لغير الحج من ابي قتادة ان النبي صلى الله عليه وسلم
 قال صيام يوم عرفه لي احب علي الله ان يلقى الله بعدة السنة
 التي قبله رواء الترمذي وهذا الحديث وان كان علما لكنه في غير
 الحرم لما تقدم من حديث كراهية الصوم فيها للحرم ومنع صوم يوم
 عاشوراء عن ابن عباس باه مثل من صيام يوم عاشوراء فقال
 ما علمت رسول الله صلى الله عليه وسلم صام يوما يطلب فضلا بها
 الا هذا اليوم ولا يشك في هذا الشهر يعني رمضان ورواه الشيخان

أبو بكر عليه السلام

في

صوم يوم

صوم يوم

الشهر

وقد عرفت سابقا اننا من ضمن صوم الحية وفي جامع الاصول ذكر في
صوم عطا قال سمعت ابن عباس يقول صوموا التاسع والعاشر والاثني عشر
النهار ولما روي عن المحرم ومنها صيام الايام البيض عن عبد الملك بن
سلطان عن ابيه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا منان ان تقوم البيض
على عشر واربعة عشر وخمسة عشر فقال هو كعتة الدهر يوما الاول
قال شوايخنا هذا في غير ذي الحجة ولما فيها فصرم البيض واربعة عشر
وخامس وصاد من عشر ومنها صيام ثلثة ايام من كل شهر عن ابي
الخير قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صام كل شهر ثلثة ايام فذلك
صيام الدهر فانزل الله في ذلك كتابا به من جابها الحنة فله من
اشاها اليوم بعشر ايام رواه الترمذي ومن معاذة قال سالت عليا
الابن رسول الله صلى الله عليه وسلم انهم من كل شهر ثلثة ايام قالوا
قلت لها اي صوم ايام الشكر انهم قالوا لم يكن بيالي من اي ايام
الشهر صوم روزه مسلم والترمذي والبريد وروى عنها صوم ست
شوايخ قالوا صوم ست من شوايخ من اليوم الثاني من شعب وقدر
فيه حديثا عن ابي الارب البصري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال من صام رمضان ثم اتبعه ست من شوايخ كان كصيام الدهر
مسلم والترمذي والبريد وفي نسخة كانا صام الدهر قال الشيخ الاكبر
القمي في المكية هذا الحديث عندي ليس صحيحا ومع هذا ليس تركه
مما حذرنا من الغلو لان لفظ الست صفة الصيام فيبقى ان يكون متزججا
والا فهو موقوف الى امثاله صحيح من رويات مسلم في صحيحه او
لا يرفع الدهر ولا يعمل الشيخ الاكبر في من سأل عن صوم رسول الله صلى الله عليه وسلم

صيام ايام البيض

صيام ثلثة ايام من كل شهر

صوم ست من شوايخ

فلم يجبه أصحاب الحديث لم يصح لا يدل على انفساء هذه الصيام فيها
 كما لا يحتمل ان يكون وجه الشك بصوم الدهر الكراهة لا المندب وشكنا
 ظلالا للفرق في هذه المسئلة فخل من التسامع والله اعلم باحكامه
 منها الصوم المذكور من عباده بره عمر بن العاص قال قال النبي
 صلى الله عليه وسلم انك تقسم الدهر وتقسم الليل قال قلت نعم قال فلك
 اذا فعلت صومك له العيون وتغيب لها النفس لا صيام من صيام الابد
 صوم ثلثة ايام صوم الدهر كله قال فاني اطيق اكثر من ذلك قال صم
 يوم داود كان يصوم يوما ويفطر يوما ولا يضر اذا اتى روزه الشيطان
 ووقع في روزه مسلم صم افضل الايام صيام داود صوم يوم وفطر
 يوم وفي رواية اخرى انه صام احب الصيام الى الله عز وجل صوم داود
 كان يصوم يوما ويفطر يوما **فصل في الصوم**
 المنذور الصوم المنذور واجب لقوله تعالى ولا تأكلوا مما نذرتن ان
 عليه ان العام عندنا قطعي الكلالة فينبغي ان يكون فضا اجيب
 بان الآية مخصوصة لانه ضمن منه النذر بالمعصية فيه طينكا
 الخصوص خلق قال صدر الشريعة قد افقد الاجماع على الوجوب بالنذر
 فينبغي ان يكون فضا وقضى تقول النذر عبادة عن التزام القرعة
 على نفسه لا شقا فالنذر ما ليس بقرعة ليس ذلك حقيقة فلا يتناول
 لفظة النذر النذر بالمعصية وغيرها من النذر التي لا تخص
 كما في رفع التناول ويوجد ما ذكرنا من اسم المؤمنين حاشا المذنب
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا نذر في المعصية وكفارة كذا في
 يمين رواه ابو داود والترمذي والنسائي عن ابن عمر بن العاص

جئت
 نكت

المعنى

صوم داود

قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا ينقض صيام يومه الله
 لعامة البر ما ذكره ابن حبان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينقض
 في مقصده ولا فيما لا يملك ابن آدم رواية النسائي فانظر كيف يقع تحقيقه للنسائي
 ولم يقل هذا الحديث ولكن هو مخرج من هذا الحديث لكن خبره صاحب الرواية لا يجب
 الرضا وإذا كان حقيقة الحديث متينة في الحديث بالمعصية فلا يتناول
 ضيقة الله المطلقة ثم الله مطلق وسعيد بوقت معين كونه
 أو يوم الخميس وهذا لا يسبح وقد عرفت ان القسم الثاني بناء على
 النية ونية النفل ولما النوع الاول فلا يتناول في المقتضى من
 وسبب الجواب في النية من الله والمأكل في ان ذلك اليوم يوم معين
 أو شهر معين أو سنة أو ادى قبل ذلك اليوم أو ذلك الشهر أو ادى
 بعد يوم من السبب في كل تعجيل الزكاة وصحة الفطر على تعيين
 اليوم لان صحة الفطر والزكاة انما يكونان في اليوم وجادة ان لا يقع
 في الجادة لميت كالا صوم وخصوص رمضان لغرض كونه جادة كذا
 في فتح القدير وتخص القول به عليه أولا ان خصوص رمضان كونه
 يلحق في الفطر فاما يجب بالندى مطلق الصوم فوجب فيه تعيين النية
 والقبول وانهم لا يقولون به وثانيا ان الصوم في يوم معين على
 كما ان لمطلق عبادة وسلم ان اليوم لا يدخل فيه في كون الصوم جادة
 يجب ان لا يكون الصوم في غير ذلك اليوم جادة لكن لا ينفى هذا كون
 المخصوص عبادة وإذا كان المخصوص عبادة يجب بالندى فان كان
 في اليوم الذي قبله فوجب على خلاف التولية وهل هذا الا كما يقال ان
 الايجاب انما هو كونها عبادة والمخصوص لا يدخل فيه في كونها عبادة

عن
 ابن عمر
 عن
 ابن عمر

ان

يجب

كما تقدم ان ملكه
 فريته

قالوا

الحديث

في

ولا يجب الصوم بغيره ثم ان دعوى كون الشهر منتميا لا دخل له بطلان
غير صحيح فالحق قد عرفت ان ما عظم الله دخله في الفضيلة وكان الصوم
الاشيق والنجس والسبب فانه قد ورد في فضل صيامها الا حاشيت كيف
يصح دعوى ان كان دخل الصوم في كونه الصوم عبارة فلو لم يصيام
في هذه الايام يجب في هذه الايام فالسبب ان السبب ان كان هو الذي
لكن الوجوب المستحب للكون الذي حسب الترتيب فالصوم في
اليوم الذي نذر فيه اداء فلا يصح قبل وقت الاداء ان الوقت شرط
للاداء في الواجبات الموقته ولما الزكاة وصلة الفطر فواجبات
عربية فلا يقاس عليها وان نذر صيام معينة او نذر صوم السنة
بشرط التسامع يجب عليه صوم السنة بتتابعه فيجب صيام الايام
المنية الخمسة وقدر ان النذر يصاحبا صحيح وعليه ان يفطر في
هذه الايام لكان النهي لاداء الصيام فيتم لا يتخلو عن ان كان
تصح ويقضى الصيام الخمسة بوجوبها فيجب تفرغ الفطر بالقبض
وان نذر بصوم يوم الجمعة يصح ويصوم في يوم الجمعة لان النهي
للتفرغ ببعض اخر من الصوم ففقه كايضا في ذلك خلاف بين
الشايخ لكن ينبغي وصل صوم اخره لان الكراهة في تفرغ
بالصوم فلا يلزم بالصوم فيه يجب اداؤه على وجه يرى من
الكراهة وهو ان يكون بمصل صوم اخره في حل التي على كراهة
التشديد وان اتفق عليه الشايخ لكن فيه مخرج من حقيقة
بالمعروف من قال الله على صوم من يجب مثالا فالمسألة عما ستتم
وجوه انما ان ينزى النذر مع المسكوت عن الصيام فيجب تفرغ

سنة

العين واللام ينوي العين مع نفي اللام أو نفي السكت خذ كما لا
 لا يحسن التسمية في الأولين والسادس نذر فقط حلا للكلام بخاصية
 وفي الرابع عين فقط وهذا بانفاق امتداد في الثالث والسادس
 فلهو عين عند الطرفين وقال اللام أبو يوسف نذر في الثالث
 وبغير لينة العين وفي السادس عين فقط ولا يكون نذر وقوله
 الكلام بان صيغة النذر مضمومة لا يجاب المنع والجملة مستقلة
 حرة الاظهار وتخرج المباح عين لقوله تعالى تحرم ما احل الله
 قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم فيصيح ارادة العين من صيغة
 النذر يجعل هذا اللزم عينا فاللام أبو يوسف يقول ان اراد
 العين فقد اراد للعني المجازي فاستغنى للعني الحقيقي اذا كان
 غير محرم وللعني المجازي عند ارادتها الاستماع للجمع بين ارادة
 المعنى الحقيقي و ارادة المجازي وقال المتبع الاستعمال للعني
 الحقيقي والمجازي وهما لم يستعمل اللفظ في العين بل انما اراد العين
 باللفظ موجب اللفظ والنذر باللفظ فلا جمع في الاستعمال ويؤيد
 ويدور اظاهر ان ارادة العين باللفظ موجب اللفظ فمع ارادة
 اللام من اللفظ وهو للوضع له فقد انما المجازية لم يثبت الله
 وهو للعني الحقيقي فقد انما الجمع وايضا الاوادة من اللام كونه
 المجازية من اللفظ لان اللفظ قد استعمل فيما اراد عن اللام موجب
 اللفظ نعم ان كان العين لانها المعنى اللفظ كما لا يعتاق لشراء
 القريب نعم الكلام او ثبتت العين من جهة اللزوم لا الاستعمال
 اللفظ لكن المراد من ذلك ان ثبتت العين من دون نية قيل

رتبة في الموضوع

لانه في الكلام

١

٢

٣

المعلوم يستلزم الاستدلال من القاطن فيهم من القاطن حرة القصد الذي
 هو لأفطاره بعد فهم هذا الكلام يجعله بمنزلة فقد القصد في هذا
 الكلام جعله بينا فاليمين بعد عقد القلب صانكا للاعتقاد بالنسبة التي
 التشر فلم يلزم عدم انقطاع القصد وعدم اشتراط التيقن اليقين وهذا
 ليس بشئ لان الضروري في وسط القاطن بحيث فهم من ساقه فيجب استقلال
 القاطن في الاستدلال او يمتنع وهذا المعتد في حقه في المعنى الحاصل
 من القاطن فكيف يكون يميناً ولو كان هذا المقدم في وسط القاطن لم يكن
 القوعه الصارفة والتبعية جدياً عقد القلب يميناً لان حرفة المسامحة في
 القوعه الصارفة وكذا التبعية الشرعية فافهم وقال الكلام شمساً
 قد اريد المعنى الحقيقي والمجازي فافهم القاطن فاليمين اريد فعله
 وهو التذلل بعد تعاقب فلا يصح في القاطن واحد وهو المتع وهذا الوجه
 وجعه لو لم يكن الجواب في الله على صرح من صرحوا بوجوب واحد
 الا ان يقدر اليمين عند الله ولما لا يرد عليه بان الكلام لا يكون يمين
 الا عند النبي كقول ابن عباس دخل ادم الجنة يوم العصر فله
 ما غرت الشمس حتى خرج فبينما سماع الجزيرات في الجانز ليس
 شرطاً فان وجد العلم للمعبر في الجانز يصح فالخصيص باليمين ثم
 غير صحيح فافهم ويمكن ان يقال في هذا المقام ان حقيقة التذلل
 القربة معتدلة وحقيقة اليمين انهم ايجاب باليمين واجبا بل كرامة
 الا ان الايجاب الاول يستعقب عند عدم الرضا المتأخر بالقضاء
 والايجاب الثاني يستعقب الكفاية عند عدم الرضا ولفظ على موقع
 فالايجاب الثاني الايجاب يستعقب يجب ذلك الشيء لكن كونه تعقب

وجبة
 اليمين

يستعقب

الكفارة لعدم ايجابه كذلك لكن الذي يري به الايجاب بحيث يستعقب
 الكفارة ليس فيه جمع بين الحقيقة والمجاز بل هذا المضمون الايجاب
 مضمون معناه الحقيقة الذي لا يثبت الا بالنية او معنى مجازي فقط
 لكن هذا الايجاب الذي يستعقب الكفارة ايجاب للقر به لله تعالى
 فيجوز ان قلت يجب القضا وشم انه قد لو يجب بحيث يستعقب الكفارة
 فيجب الكفارة فذلك معنى كون المصيبة نذرا ومنها هذا ارادة الله
 كان ارادة هذا المضمون الايجاب مستعقب للمصيبة لا انه يرتب عليه
 مقتضاه وللنقل ليرتب مقتضاه وهي ايجاب الوفاؤا له وقضاه
 وهذا مختلف التام الي يوسف في ان هذا المضمون الايجاب
 ليس صحيح انما الصحيح اذا كان هناك انعكاس الى الايجاب بالطلوع
 حقيقة او مجازا ولكن معهما الذي كيف اوجب الكفارة في المذنب
 بحرف بالعصية انما يمكن ايجاب بالانكسار قد يستعقب الكفارة فيما
 لا يمكن او بالانكسار فاجل فلو انتم احد هذا المضمون الايجاب
 يلزم بالطريق الاولى هذا غاية الكلام في هذا المقام فليكن بالتأمل
 الصادر **خاتمة** في الاعتكاف وهو اللبث في المسجد
 قر به تعالى فالمسجد شرط في الاعتكاف ولا يكون اعتكاف دون
 المسجد طاعة امير المؤمنين عليه السلام في الاعتكاف في المسجد رواه
 ابن ابي شبيه وجعل الزمان في كذا في وضع القديس ومن حديثه قال
 انا انا فقد علمت انه لا اعتكاف الا في مسجد جماعة رواه الطبري
 نقل من من الصحيح كذا في شرط المسجد للاعتكاف لان الاعتكاف
 اعتكاف لعمارة الله تعالى ولا يخصص له بالمسجد ونقول الاعتكاف

ان لم يجب ادراكه لا
 بقدر انما اوجب به
 فاعلم ان الله تعالى
 لا يوجب ما لا

حسن

امر من من احتل لعبادة الله تعالى وله في العمارة وبالحيت يكون لها
 وهي لا تمنع ذلك كان كلامنا في الاعتكاف الذي هو عبادة في ذاته
 ما هو فتقول هذه العبادة المعتبرة في الشرع المسماة بالاعتكاف لا تكون
 الا في مسجد جماعة ثم ائتمنا لما ذكرنا ان في اعتكاف المرأة في المسجد
 فتعظيمه وقد سقط عن حضور الجهر والجماعات حتى قال
 من الفتنة وجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم في البيت
 من صلى في المسجد استمعوا وقالوا كما سقط عن المرأة في
 صلى في المسجد الجامع كذلك سقط في اعتكافها المسجد الجامع ايضا
 وجوز الاعتكاف في مسجد بيتها وهو مكان في البيت عند الصلاة
 كقوله ابن مبرور المرأة طهرت في الاعتكاف الصوم وقيل الشافعي
 رحمه الله لا يشترط الموضع ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنه لم يسمع
 كنت نذرت في الجاهلية ان اعتكف ليلة في المسجد الحرام قال اوف
 بتذكرك رواية الشافعي والجواب ان المراد باليلة مع اليوم والعصر
 اكثر ما تطلق على اليوم الذي بعد الليلة باليلة والدليل على هذه
 الامارة الرواية الاخرى عن امير المؤمنين عرج بن جندب عن نفسه
 ان يعتكف يوما فقال اوف بتذكرك رواية الشافعي ومجتبى
 الشافعي الصوم ما عن ام المؤمنين عائشة قال مر رسول الله صلى
 الاعتكاف لا يصوم في فتح القدير رواية الدارقطني والبيهقي
 ما عن ابن عمر عرج بن جندب عليه ان يعتكف في الجاهلية ليلة او
 يوما عند الكعبة قال النبي صلى الله عليه وسلم فقال اعتكف وصم
 رواية ابن داود ورواية النسائي ولفظه فليق ان يعتكف وصم

فان ايجاز الزيادة المبررة لعدم التيقن من كونها من غلات الخلف اليه
كان زيادة الثقة مقبولة فيجوز ان يرد في ثقة قلعة مع الزيادة
وقلة بد وبقاؤا دل الحديث ايضا على ان التذنب بالاعتكاف يلزم لعدم
اليقين ولا يخرج المعتكف من المصحة التي لا حاجة فيه من غير ما عن ام المؤمنين
حائفة كانت رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يدخل على راسه ولا رجلاه
وقا ان لا يدخل البيت الا الحاجة اذا كان معتكفا روى الترمذي و
ابن ماجة في خروج الراس وترجل من هو خارج المسجد وحائفة للمعنة
ام المؤمنين حائفة قلت كان النبي صلى الله عليه وسلم يمشي الى ارضه
فهو خارج في المسجد فخرج له وانا حائض روى البخاري والخروج من
المسجد عدل او سوا مساو في افساد الاعتكاف لان الخروج منافق لا
خالص واليه سائر ما رواه الترمذي في عدم فطلم على خلاف القيا
بالنفس فلا يقاس عليه وان خرج لم يفسد اعتكافه لان
بوجوه ليس غالبا فلا يكون مستثنى منه وانما يفسد اعتكافه من
شرف انظام المسجد والحية ونحوها او خروج مكرها او خروج الى
وجبة فرعية او قبة لصلوة البناء في هذه المصنفين لا اعتكاف
واذا لم يات بالخروج والافساد والمراد بالحاجة التي لا قصد الاعتكاف
للحاجة الاكثرية المعروفة الوقوع وهي كالمستثناة في نية الاعتكاف
وهي البول وقضاء الفايض والخروج للوضوء ان لم هناك موضع
لوضوء والخروج للفعل ونحو ذلك ومنها الخروج للجمعة لو لم يتم
الجمعة في المسجد الذي اعتكف فيه ويخرج من وقت يظن ان
يواخر الخروج عن ذلك الوقت لم يفسد الجمعة ويلتزم هناك بقدر وقت

ركعات صلاة الجمعة وأربع ركعات ثم يرجع مبتكفة فله لبث
 فوق ذلك يكره لأنه لبث فوق الحاجات ولكن لا يفسد الاعتكاف
 لأنه سجد موضع الاعتكاف ثم هذا كله على قول الإمام أبي حنيفة وقالوا
 لا يفسد الاعتكاف إن خرج أقل من نصف يوم في اعتكاف النفل لأن
 القليل لا يمكن التفرغ منه للضرورة لأنه إذا خرج للحاجة فالوقت
 في الشيء لو كان مكان الحاجة لا يمكن الاحتراز عنها وفي النفع عن ذلك
 مخرج فعرف أن القليل غير مانع فقد نأه بنصف اليوم وعن أم
 المؤمنين صفية أنها جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوره
 فاعتكاف في المسجد في العشر الأول من رمضان ففوتت عن صلاة
 ساعة ثم قلت متعطلت فقال النبي صلى الله عليه وسلم قبلها حتى إذا
 بلغت باب المسجد عند باب أم سلمة مر بجلال من الأضياع
 فلما عاين رسول الله صلى الله عليه وسلم عاين رسول الله صلى الله عليه وسلم
 حتى فقال سبحان الله يا رسول الله وكبر عليهما فقال النبي صلى الله عليه وسلم
 إن الشيطان يبلغ من الإنسان مبلغ الدم وأني خشيت أن تغدق
 في قوليكما شيئا رواه البخاري ومسلم ثم المؤمن صفية كان في منزل
 أسامة بن زيد ويوم هذا الحديث لها بعض التاميد وجعلت في
 العداية قولها للاستحسان قللة فتح القديس هذا يقتضي ترجعه
 لأنه ليس من الواضع للعدوثة التي يرجع فيها القياس على الاستحسان
 وقال هو نفسه وأنا لا أشك من خروج من المسجد إلى السوق للصبي
 والله هو المتأخر بعد النجاء ليس قبل نصف النهار كما هو قولهما
 ثم قال يا رسول الله أنا معتكف قال ما بعد كنه المعتكفين ولا ثم بني

المستحق لأن الضرورة التي بها طلع التحقيق في الضرورة اللازمة
 أو الغالبة ومجرد عرض هو يلجى إليه ليس بذلك الاتري ان من افه
 الاختيار حتى خرج من المسجد لا يحكم ببقاء الصلوة مع الغياب
 بالضرورة انتهى وما قل هذا الوجه المقتضى غير ثابت فانما لم يشك فيه
 يقال شاك لا يشك في ان من اعتكف في المسجد ثم اشتغل باللهو واللعب
 والتعارفيه حتى انقضى ايام الاعتكاف وقال اني اعتكفت بالليل
 نية الله عليه ولم يقل ما بعد ذلك من الاعتكاف والحل ان الحكم
 بالابتعاد عن الاعتكاف ليس بالخروج بل بالارتكاب للهيئات
 في أثناء الاعتكاف وهو محل قبول الاعتكاف سواء ارتكبت
 في المسجد او بعد الخروج كما ان المبرم الذي وقف يعرفه وهو
 من يد السرفة من بعد من قبول الحج وامثالها كثيرة وما قال انما هو
 يلجى إليه غير كاف فيه حديث ام المؤمنين صفية والقياس على ما
 يطل الى الصلوة عند الخروج للمدافعة الاختصاص فاسلان العقل
 الكثير يفسد الصلوة علم ذلك بدليل وهذا الكلام في الفساد والخروج
 ولما اجازتها بالضرورة فلا بد من علم من صاحب الشرع عدم افساد
 الخروج العقل مع عدم اقتضاء الضرورة اللازمة اليه علم انه عطف
 فاقول ولا يباح الاعتكاف الجاهل في المسجد لا خارج المسجد فثبت
 ولا يباشر وهو وانتم عاكفون في المساجد عن ابن عباس كانوا
 يعتكفون فخرج الرجل الى الغائط جامع امرته ثم اغتسل ورجع
 الى اعتكافه فمروا عن ذلك قال السيوطي رواية ابن جرير ولا يخفى
 ان يقبل امرأة او عيسى لان دواعي الحرام حرام ووضع صاحب الهداية

ضابطه في ان كل عبادة يحرم فيها الجوع قصداً ينشئ مخصوص متعلق به
يحرم دوامه لان التحريم القصدي ليس في الروعي هذا كما للعتكاف
والجوع ونحوهما فان تحريم الجوع ينشئ متعلق مقصور وكل عبادة لها دور
النهي عن الجوع كافي الصوم اذ هو الامس باتمام الصوم وبيان حرمة
الجوع كما يبين حرمة الاكل والشرب فلا يجوز فيها الدوامي والذابيح
للصائم القبلة ولا يبعد ان يستلزمها حرمة الدوامي فهو النهي عن
الباشقة فان القبلة ونحوها مما يشق كما ان الجوع مما يشق ونحوه
الاية في الجوع لا ينافي في ان العرق المحرم اللفظ لا بخصوص السبب كما
اكثر اهل التفسير على ان المراد بالباشقة الجوع ولم يظهروا ذلك وجعلوا
الآية خاصة بهم ثم الجوع مفسد للاعتكاف كما من ابن عباس قال اذا جامع
المعتكف بطل اعتكافه وميتاف قال السيوطي رواية اخرى الى شيبه
ولما الباشقة بالتفصيل والباشقة الاخرى غير الجوع والجوع فيما ذكره
الفرج كالا شدة او باليد والتقية لا يبطل الاعتكاف بطل منزهة
لان الافساد اذا علم في الجوع وهذه المعدادات ليست جماعاً والتي
لا يوجب الافساد ولما اذا اترل فقد وجد معنى الجوع فيفسد ثم المعتكف
ياح له ما لا يكون له بدانة في المسجد كما لا يباح لغيره من الاكل والشرب
والغفم للفرقة الداعية اليها وكذا يباح له البيع والشراء ونحوها
اذا لم يجد بدانة لانها مما يشق وقف عليه المعاش لكن لا تعجز
السلعة في المسجد لان ليس فيه ضرورة ولا يباح لغير المعتكف فقد
عبد الله بن عمر عن النبي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الشراء والبيع
في المسجد وان يلبس شعره في رواية صاحب السنن كذا في فتح القدير

ثم الاكل والشرب والنعيم جائز في المسجد غير المعتكف ايضا اذا لم يجد
مكان البيوتة سوى المسجد كما في المسافر من وينا والبيت والشارع
الشعر في المسجد فان كان على وجه الله فممنوع البتة ولا فان كان
من جنس الاربعين او مديح رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يكره
وقد صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم استماع الشعر في المسجد
وينصب الحسن بن ثابت النبي يفتد فيه اشعارا فيه مديح رسول الله
صلى الله عليه وسلم ومديح الاسلام ودم الكفر فافهم ويجب على المعتكف
ان لا يتكلم الا بغيره لان الاعتكاف اعتزال لعبادة الله تعالى فلا يصح
للمعتكف التماهي عن ذكر الله ويكون لقلبه متوجها الى جنب الله تعالى
ولا يصح تمام اليوم لانه يشبه صوم الصمت فيكفر من له ان يتكلم
من ذكر الله كقولك القرآن والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم والتسليم
ومحذ لك وبما من بعد من الحديث وذكر سير النبي صلى الله عليه وسلم
والانبياء والاولياء ولا بأس بكتابة الاسماء الدينية ثم الاعتكاف في
ثلاثة انواع السنة والمنذور والمنفل غير السنة فالاعتكاف في السنة
اعتكاف العشر الاخر من شهر رمضان بتمامه او هو لا يحتمل الزيادة
والنقصان والصوم فيه ضروري لما عن النبي صلى الله عليه وسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم
كان يعتكف العشر الاواخر من رمضان حتى توافاه الله ثم اعتكف العشر
بعد روافد الشيطان وفي حله في المعتكف بعد صلوة الفجر من اليوم الثاني
وعشرين عند الشراهل الحديث لما عن ام المؤمنين عائشة كان صلى الله عليه وسلم
اذا اراد ان يعتكف صلى الفجر ثم دخل معتكفه رواه الترمذي والمسلم
هكذا ايضا ان يدخل المعتكف بعد العصر قبل غروب الشمس من اليوم

بالحرام

العشر من شهر رمضان ليدخل الليلة الحادية وعشرين في الاعتكاف
 لأن الاعتكاف لطلب ليلة القدر وقيامها وفي في العشر الاخر
 فلا بد من ايفاء الليالي العشر من العشر الاخرة وهذا لما عن ابي
 ابي سعيد قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتكف العشر الاوسط
 من رمضان فاعتكف عاتق حتى اذا كان احدها وعشرين
 والى الليلة التي يخرج فيها من صحتها من اعتكافه قال من
 قال من اعتكف معي اعتكف العشر الاخر وقد بان
 هذه الليلة ثم اتيها وقد اتي السجد في صحتها في ما واثين
 فالتسويها في العشر الاخر والتسويها في كل يوم من هذا
 الحديث الشبان وغيرهما وهذا اللقط للنسائي وهذه الحجة غير
 ثامة لأن ليلة القدر عند الامام ايجنفه غير محضه بشهر بل يله
 في تمام السنة وجعلها في البسوط الرواية للشه ولا عن الامام
 وعنه انه في شهر رمضان لكن يدور ولا يدور اي ليلة هي
 وعندنا في شهر رمضان لا قدره لكنها متينة لا تدور فلا يختص
 لها العشر الاخر من شهر رمضان عندنا ثمة الثالثة حتى يكون
 شرح الاعتكاف في العشر الاخر من الشهر يطلبها وقد ورد في تعيين
 ليلة القدر روايا مختلفة فمن عبد الله بن ابيس جاء رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وقال ارسلني اليك عظمى بنى سلة يسألونك عن
 ليلة القدر فقال كم الليلة فقلت اثنان وعشرون قال في الليلة
 ثم رج فقال او القابلة يري ليلة فله وعشرين وعن بلال انها
 ليل السبع من العشر الاخر ليلة النخاري وعن عبد الله بن ابي

ليلة القدر